هيئة الأوراق المالية والسلع
SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

United Arab Emirates

التقرير السنوي

عن أداء سوق الإمارات للأوراق المالية.. والسلع

وملخص عن إنجازات الهيئة

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

«حفظه الله»

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«رعاه الله»

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة

انطلاقاً من القاعدة الاقتصادية التي تقوم على أســاس أن أداء الأســواق المالية إنما هــو بمثابة مرآة تعكــس الاقتصاد الوطني، فإنــه من المهم التنويــه إلى أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة قد تمكن بفضل القيادة الحكيمة والتوجيهات السديدة لصاحب الســمو الشــيخ خليفة بن زايد آل نهيــان رئيس الدولة (حفظــه الله ورعاه) والمتابعة الحثيثة والرعاية الدائمة لصاحب الســمو الشــيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائــب رئيس الدولــة رئيس مجلس الــوزراء حاكم دبي (حفظه الله) مــن التكيف مع التطورات والمستجدات التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية، نظراً لما يتميز به من مرونة وحيوية واستشــراف للمستقبل. وفي ظل رؤية الدولة لاقتصاد متنوع ومستدام، نجحت الدولة في استثمار الفرص والتحديات وتحويلها إلى محفزات إيجابية لصالح بناء اقتصاد جاذب وراسخ وآمن يقوم على الابتكار والإبداع.

لقد بلغت نســبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 3.2 % بنهايــة عام 2014 ويتوقع تحقيق نمو مضطــرد في الأعوام التالية، ولقد بلغت القيمة السوقية للأســهم المدرجة مبلغ 694 مليار درهم بنهاية عام 2015 وبنسبة 47 % من الناتــج المحلي الإجمالي، وقد بلغت قيمة الأســهم المتداولة المجمعة في عام 2015 نحو 209.4 مليار درهم وبنســبة 14 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين حققت الشــركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالدولة بنهاية عام 2015 أرباح قدرها 64.1 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 2 %.

حرصت هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها على تعزيز البيئة الاســتثمارية وتهيئة المناخ الاســتثماري الملائم لجذب المستثمرين من خلال اســتحداث الأنظمة والأدوات التي من شــأنها إضافة عمق إلى أسواق الأوراق المالية والسلع بالدولة.

يقدم التقرير الســنوي لهيئة الأوراق المالية والســلع لعام 2015 لمحة عن أداء قطاع الأوراق الماليــة في دولة الإمــارات العربية المتحدة، كما يقدم عرضاً شــاملاً لأداء وإنجــازات الهيئة والمبــادرات التي نفذتها، ويعكس جهود الهيئــة على صعيد تطوير البنية الأساسية للأسواق المالية وأسواق تداول السلع بالدولة.

وبشــكل عام يوضح التقرير الجهود التي بذلتها هيئة الأوراق المالية والسلع في سبيل إرســاء دعائم البنية الأساســية للأســواق المالية بالدولة، وذلك مــن خلال منظومة تشريعية متطورة تنظم كافة معاملات الأسواق المالية وفق أسس علمية وقواعد مهنية تعتمد أفضل المعايير الدولية في هذا المجال.

نسأل الله التوفيق والسداد،،

م.سلطان بن سعيد المنصوري

رؤيتنا

الريادة في تطوير أسواق رأس المال والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

رسالتنا

حماية حقوق المستثمرين وترسيخ أسس التعامل السليم ورفع كفاءة أسواق رأس المال بالدولة من خلال تطوير التشريعات اللازمة وتعزيز المنظومة الرقابية وتنمية الوعي الاستثماري والقانوني.

قيمنا

النزاهة والعدالة: الحفاظ علي حقوق جميع الأطراف المتعاملة في أسواق رأس المال والسلع، وتحقيق سلامة ودقة المعاملات المنجزة.

الشراكة والتعاون: إقامة تحالفات نوعية وشراكات إستراتيجية هادفة تحقق المنفعة المتبادلة وتلبي المصالح المشتركة في أسواق رأس المال.

الشفافية: توفير المعلومات والبيانات الكافية لجميع الأطراف في أسواق رأس المال في نفس الوقت.

الإبداع: تبني وتطبيق معايير التميز والابتكار في تصميم وتنفيذ المهام.

كلمة الرئيس التنفيذي بالإنابة

بتوجيهات من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد/ رئيس مجلس الإدارة أولت الهيئة دعم المنظومة التشريعية للأسواق المالية أولوية قصوى بجانب سعيها لتعزيز دورها الرقابي وتطوير أدائها على الصعيدين التنظيمي والإشرافي، والارتقاء بمستوى كادرها الفني والإداري بما يواكب محفزات الأجندة الوطنية والاستراتيجية الوطنية للابتكار المنبثقتين من رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة2021، كما قطعت شوطاً مهماً على درب ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع.

كذلك قامت الهيئة بإصدار عدد من الأنظمة الجديدة وأجرت تعديلات على عدد من الأنظمة الحالية بما يتوافق مع المتغيرات التي تشهدها الأسواق المالية المحلية ويواكب أفضل المعايير العالمية وفي مقدمتها معايير المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO"، ودعمت دورها الرقابي بالاستعانة بنظام الرقابة الإلكترونية مثل نظام SMART مع تحقيق معدلات عالية من التطابق مع خطط وبرامج مهام التفتيش الدوري والمفاجئ على الشركات المرخصة.

كما واصلت الهيئة مبادراتها لتعزيز ثقافة الحوْكمة لدى الشركات المدرجة ونشر الوعي بمفاهيمها، وقد أسفرت جهودها في هذا الصدد عن تحقيق نجاح مميز للدولة تمثل في دعم موقعها على مستوى التنافسية العالمية، وتعزيز مقدرتها ومكانتها في مجال حماية المستثمرين؛ حيث تقدم ترتيب الدولة على مؤشر حماية المستثمرين الاقلية ليصعد 15 درجة العام 2015، وذلك وفقاً "للتقرير السنوي للبنك الدولي لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال بالعالم".، وكان قد سبق للهيئة أن أحرزت في العام الذي سبقه المركز الأول عالمياً في مؤشر فاعلية مجالس إدارة الشركات وفق الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الذي صدر عن المعهد الدولي للتنمية الادارية بسويسرا.

وفي إطار سعي الهيئة لدعم بنائها المؤسسي حصدت عدداً من الجوائز في مقدمتها الفوز بجائزة الإمارات للموارد البشرية التي نظمت للمرة الأولى على مستوى الجهات الاتحادية بالدولة، كما واصلت جهودها لتطوير وتأهيل المتخصصين بالأسواق المالية عبر البرامج التدريبية التي يقدمها مركز التدريب بالهيئة، والذي أصبح مركزاً إقليمياً معتمداً من قبل منظمة "أيوسكو" IOSCO حيث يقدم المركز منظومة متكاملة من برامج التدريب المتخصصة سواء التي تقدم مباشرة للمتعاملين بالأسواق مثل المؤتمرات والندوات والمحاضرات أو عبر وسائل الإعلام المطبوع والمسموع والمرئي وشبكات التواصل الاجتماعي.

وبالله التوفيق،،

د. عبيد سيف الزعابي

المحتويات

- **أهم إنجازات الهيئة خلال العام** ---------- 12
- **أداء سوق الإمارات للأوراق المالية خلال العام** ---------- 17
  - أداء سوق الإمارات للأوراق المالية خلال الأعوام من **2001-2015م** ---------- 18
- **الاستثمار الأجنبي خلال العام 2015** ---------- 20
- **النشرة الإحصائية التفصيلية خلال العام** ---------- 23
  - مقارنة حركة التداول بين السوقين ---------- 24
- **أسواق السلع** ---------- 26
- **الشركات المدرجة** ---------- 31
  - ملحق (1) ملخص بإجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج للعام 2015 ---------- 32
  - ملحق (2) ملخص البيانات الإحصائية للشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية عام 2015 ---- 34
  - ملحق (3) إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015 ---- 36
  - ملحق (4) إحصائية الشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2015 ---- 38
  - ملحق (5) إحصائية الشركات المساهمة العامة المشطوبة من سجل الإدراج بالهيئة حتى نهاية العام 2015 ---- 40
- **حوكمة الشركات** ---------- 41
  - ملحق (6) حوكمة الشركات ---------- 42
  - ملحق (7) الجمعيات العمومية ---------- 44
- **صناديق الاستثمار** ---------- 47
  - ملحق (8) أهم التطورات في أنظمة وضوابط صناديق الاستثمار ---------- 48
- **حركة التداول** ---------- 51
  - ملحق (9) حركة التداول وفق القطاع والقيمة السوقية للشركة ---------- 52

واصلت هيئة الأوراق المالية والسلع على مدى العام 2015 جهودها الرامية من أجل توفير المناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية والنهوض بسوق رأس المال الوطني وفق أرقى المعايير والممارسات الدولية، وقد تمكنت الهيئة من أن تقطع شوطاً كبيراً في تحقيق كافة الأهداف التي تضمنتها والخطة التشغيلية للعام 2015، وذلك في إطار خطتها الاستراتيجية (2014-2016).

وبفضل جهود مجلس إدارة الهيئة برئاسة معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس الإدارة استطاعت الهيئة تحقيق العديد من الإنجازات على مختلف الأصعدة؛ فقد سعت إلى دعم وتطوير البنية التشريعية للأسواق المالية بالدولة بما يتواكب مع التطورات الجارية في الأسواق العالمية، ودعم المكونات التنظيمية للأسواق من شركات مساهمة عامة أو خاصة، وشركات وساطة، وشركات خدمات مالية، ومنتجات وأدوات استثمارية متنوعة، فضلاً عن ترسيخ شفافية ونزاهة التعاملات في قطاع الأوراق المالية.

وتابعت الهيئة تعزيز حضورها على الساحتين العربية والدولية وتعميق وتوطيد أواصر التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية سواء من خلال توقيع مذكرات التفاهم واتفاقيات الشراكة أو عبر المشاركة النشطة في فعاليات ومؤتمرات المنظمة الدولية لهيئات الرقابة على الأوراق المالية (أيوسكو) واجتماعات اللجنة الوزارية ولجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون وكذلك اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.

وقد نجحت الهيئة خلال العام 2015 في تحقيق العديد من الإنجازات على مختلف الأصعدة، ويرصد التقرير التالي أهم هذه الإنجازات على المستوى التشريعي، والرقابي، والتنظيمي، والعلاقات الدولية والشراكات المحلية، والشؤون المؤسسية والمساندة.

على الصعيد التشريعي

الأنظمة التي تم تعديلها خلال العام:

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2015م بشأن تعديل النظام الخاص بعمل السوق.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2015م بشأن تعديل النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2015م بشأن تعديل نظام الوساطة في الأوراق المالية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (4) لسنة 2015م بشأن تعديل إقراض واقتراض الأوراق المالية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (14) لسنة 2015 بتعديل الرسوم المستحقة للهيئة بشأن بورصة دبي للذهب والسلع .
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (17) لسنة 2015 بتعديل النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (18) لسنة 2015 بتعديل بعض مواد النظام الخاص بالإفصاح والشفافية.
- قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (19) لسنة 2015 بتعديل الضوابط والإجراءات التنظيمية لتطبيق نص المادة (168) من قانون الشركات التجارية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (21) لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أنظمة الهيئة .
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (26) لسنة 2015 بشأن تعديل النظام الخاص بالإفصاح والشفافية .
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (39) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع .

الأنظمة الجديدة التي صدرت خلال العام:

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015 بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 بشأن قيد مدققي حسابات شركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (40) لسنة 2015 بشأن الضوابط والإجراءات المتعلقة بشراء الشركة لأسهمها بقصد إعادة بيعها.
- القرار الإداري رقم (85/ر.ت) لسنة 2015 بشأن الحسابات الراكدة لعملاء شركات الوساطة المالية.

- القرار الإداري رقم (108/ر.ت) لسنة 2015 بشأن ضوابط النظام المحاسبي، وتكوين مخصص الديون لشركات الوساطة المالية.
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (42) لسنة 2015 بشأن ضوابط وإجراءات التصالح في الجرائم المتعلقة بالشركات المساهمة العامة.

الدعاوى القضائية:

تم الانتهاء من عدد (4) قضايا حكمت لصالح الهيئة، وجاري متابعة عدد (7) قضايا لازالت منظورة أمام المحاكم المختصة.

الاستشارات والاستفسارات القانونية:

تم تقديم عدد (302) استشارة واستفسار قانوني للإدارات الداخلية للهيئة والجهات الخارجية، والأسواق المرخصة في الدولة.

على الصعيد الرقابي

أولاً: التفتيش والتدقيق:

- التفتيش الدوري على عدد (46) شركة وساطة في مجال الأوراق المالية.
- التفتيش الدوري على عدد (19) شركة وساطة في مجال السلع.
- التفتيش الدوري على عدد (12) شركة في مجال الاستشارات والتحليل المالي.
- التفتيش الدوري على عدد (5) شركات في مجال صناديق الاستثمار.
- التفتيش المفاجئ على عدد (36) شركة وساطة في مجال الأوراق المالية.
- التدقيق على تقارير فصل الحسابات الشهرية وإعداد عدد (12) تقرير شهري، وعدد (4) تقرير ربع سنوي، وإحالة الشركات المخالفة إلى إدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- التدقيق على تقارير الملاءة المالية الشهرية وإعداد عدد (12) تقرير شهري، وعدد (4) تقرير ربع سنوي، وإحالة الشركات المخالفة إلى إدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- التدقيق على تقارير آجال الذمم المدينة والدائنة لعملاء الشركات الشهرية وإعداد عدد (12) تقرير شهري، وعدد (4) تقرير ربع سنوي، وإحالة الشركات المخالفة إلى إدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- التدقيق على التداول بالهامش لعدد (4) تقرير ربع سنوي، وإحالة الشركات المخالفة إلى إدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- اكتشاف عدد (9) حالات تلاعب في الأسواق -market manipulation وإحالتها لإدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- اكتشاف عدد (20) حالة تداول مطلعين insider trade وإحالتها لإدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- اكتشاف عدد (3) حالات تداول استباقي front running وإحالتها لإدارة التنفيذ والمتابعة لاتخاذ إجراءاتها.
- قامت الهيئة بفرض غرامات مالية على الجهات المخالفة، وفقاً لظروف كل مخالفة.
- تم إيقاف (3) جهات بشكل مؤقت عن ممارسة بعض الأنشطة المرخصة من قبل الهيئة، نظراً لمخالفتها لقانون الهيئة والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- تم توجيه إنذار لعدد (53) جهة لمخالفتها قانون الهيئة والانظمة الصادرة بمقتضاه.
- قامت الهيئة بالبت والفصل في عدد (76) شكوى.

إنجازات أخرى:

- إعداد وتحديث نظام لتحديد المخاطر المالية Risk Profiling لدى شركات الوساطة.
- وضع ضوابط لتنظيم عمليات التعهيد Outsource لبعض المهام لدى شركات الوساطة.
- تطوير وتحديث نظام SMARTS لرفع كفاءة وفاعلية رصد التلاعبات من خلال إبرام اتفاقية تقديم مستوى خدمة بين الهيئة وناسداك.

- دراسة مدي وعي المستثمرين بنظام الحفظ الأمين للحد من المخاطر الناجمة عن استغلال مستحقاتهم.
- استحداث تقرير للمراقب الداخلي يتضمن قياس مدي الالتزام بالقوانين والأنظمة ومستوي المخاطر.
- العمل مع السوق لنشر تقارير إفصاح تداولات الهامش لجمهور المستثمرين بشكل أسبوعي.
- مشاركة بعض موظفي الإدارة في إلقاء ورش عمل تعريفية عن الهيئة ومبادراتها الابتكارية من خلال اللقاء مع عدد من الجامعات بالدولة.
- عقد اجتماعات مع بعض الشركات بناء على طلبها لمناقشة بعض بنود قرار التداول بالهامش.
- تحديث تقارير التفتيش الدوري على الأنشطة المرخصة من الهيئة من حيث الشكل والمضمون.
- عقد اجتماع مع الوسطاء بفرع دبي لمناقشة نظام الوسطاء الجديد والتعرف على الملاحظات والآراء المختلفة في هذا الشأن.
- المشاركة في ورشة العمل الخاصة بالشركات المدرجة، والمتعلقة بتطبيق نظام (XBRL) بشأن البيانات المالية.
- الرد على الاستفسارات الواردة من شركات الوساطة، بالتنسيق مع إدارة الشؤون القانونية إذا تطلب الأمر.
- تنظيم ورشة عمل بعنوان "الملاءة المالية والتحليل المالي" لعدد من موظفي الهيئة.
- تعميم قرار الحسابات الراكدة على شركات الوساطة واستقبال استفسارات الشركات بهذا الخصوص والرد عليها.
- المشاركة في البرنامج التدريبي لبعض موظفي هيئة سوق المال السعودي.
- الاجتماع مع شركات الحفظ الأمين لاستطلاع آرائهم بشأن ضوابط مقترحة تنظم العلاقة بين شركات الحفظ الأمين وطرف ثالث، بالإضافة إلى بعض التعديلات المقترحة بشأن النظام الحالي.
- الاجتماع مع اللجنة المكلفة بمتابعة مشروع الـ XBRL للوقوف على آخر المستجدات وتنفيذ الجدول المعد بشأن البيانات المالية لشركات الوساطة.
- دراسة ومراجعة البيانات المالية المرسلة من شركة IRIS بغرض الوقوف على آخر المستجدات وتنفيذ الجدول المعد بشأن البيانات المالية لشركات الوساطة.
- تنظيم ورشة العمل الخاصة بشركات الوساطة في الأوراق المالية بشأن بتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني عن البيانات المالية (XBRL).

على الصعيد التنظيمي

- إلزام الشركات المساهمة العامة بتوفيق أوضاعها للعمل على تطبيق ضوابط إدارة علاقات المستثمرين حسب متطلبات البند (7) من المادة رقم (12) من القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

- تعديل نظام الافصاح والشفافية بإلزام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن البيانات المالية الأولية خلال (45) يوم من انتهاء السنة المالية.
- إعداد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة وإرساله للشركات المساهمة العامة المدرجة.
- استصدار قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (25) لسنة 2015 بشأن قيد مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة وصناديق الاستثمار.
- عقد العديد من ورش التوعية للجمهور والمتعاملين فيما يتعلق بخدمات وأنشطة الهيئة .
- إصدار الموافقات لترويج عدد (59) صندوق استثمار أجنبي داخل الدولة، وإلغاء موافقة ترويج عدد (5) صندوق أجنبي داخل الدولة.
- إعادة هندسة وهيكلة إجراءات الترخيص توفيراً للوقت والجهد اللازم لإنجاز خدمات الترخيص؛ حيث تم تبسيط الإجراءات ودمج العمليات المتشابهة والغاء العمليات غير الضرورية، بما يعمل على تحسين مستوى الخدمة دون التأثير على جودتها.
- إصدار أول موافقة لممارسة أعمال وكالة الاقراض والاقتراض لبنك أبوظبي الوطني.
- عقد ورشة عمل لشركات الوساطة والبنوك المرخصة لنشاط الحفظ الأمين لمناقشة أهم المحاور التي تم تعديلها في نظام الوساطة في الأوراق المالية.
- الترخيص لـ (7) شركات استشارات مالية وتحليل مالي.
- الترخيص لـ (8) شركات وساطة للتداول بالهامش.
- الترخيص لـ (3) شركات وساطة للتداول عبر الانترنت.
- الغاء ترخيص شركة فورتشن للخدمات المالية.
- الترخيص لـ (6) شركات وساطة سلع ليصبح إجمالي الشركات المرخصة للعمل في بورصة دبي للذهب والسلع (43) شركة.
- الموافقة على إدراج (22) عقد سلع في بورصة دبي للذهب والسلع.
- إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات المنظمة لأعمال التقاص في سوق السلع CCCP.

- إعداد 90 دراسة عن أفضل الممارسات العالمية لموضوعات تتعلق بأسواق المال، وأخرى خاصة بتعديل الأنظمة الحالية واستحداث أنظمة جديدة، مثل أنظمة إدارة الاستثمار وصناديق الاستثمار والطرح الأولي والاستحواذ والاندماج وحوكمة الشركات.
- المشاركة في تنفيذ برنامج التدريب العملي لطلاب الجامعات.
- قام مركز التدريب بعقد 707 اختباراً من اختبارات برنامج الترخيص المهني خلال عام 2015 مقارنة بـ 498 اختبار العام 2014 وبزيادة وقدرها 21 %.
- تأهيل 41 من الوسطاء والمحللين الماليين ليبلغ عدد من تم تأهيلهم لاجتياز برنامج اختبارات الترخيص المهني على مدى السنوات الماضية نحو350 خريجاً.
- استضافة ورشة عمل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية 17-19 نوفمبر 2015.
- المشاركة في معارض التوظيف للتسويق عن وورش عمل وأنشطة المركز (في الجامعة الامريكية في دبي والجامعة الامريكية في الشارقة).
- تمثيل دولة الإمارات في اجتماعات المسؤولين عن التدريب بالجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون.
- دعم الكوادر الوطنية عن طريق توفير ورش عمل مجانية للمواطنين العاملين في القطاع المالي.
- التعاون مع الاسواق المالية في الدولة من خلال طرح برامج تدريبية مشتركة.

العلاقات الدولية

أولا: مذكرات التفاهم:

تم توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات التالية :

- لجنة الدولة للأوراق المالية - أذربيجان.
- الهيئة الوطنية للأوراق والأسواق المالية - أوكرانيا.
- مذكرة تفاهم بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- سلطة تنظيم الخدمات المالية لسوق أبوظبي العالمي.
- مركز دبي للسلع المتعددة.
- رابطة الاستثمار المالي الكورية.
- شركة بيبول سيرت الدولية المحدودة.
- المعهد الملكي لرابطة محللي الاستثمار البديل.

ثانياً: مشاركات دولية وإقليمية

- شاركت الهيئة في العديد من النشاطات التي تنظمها المؤسسات الدولية ومنها منظمة الأيوسكو.
- كما شاركت كذلك في اجتماعات اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات هيئات الأسواق الماليةبدول مجلس التعاون، ولجنة رؤساء الهيئات الرقابية (أومن يعادلهم) بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفرق العمل المنبثقة عن هذه اللجان.

الشؤون المؤسسية والمساندة

أولا: التوعية والإعلام والفعاليات:

- تنظيم مؤتمر "القمة التاسعة للجهات الرقابية في دول مجلس التعاون الخليجي" الذي أقيم برعاية وحضور معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة الهيئة.
- تنظيم مؤتمر "الاستثمار البديل في الشرق الاوسط" بحضور ومشاركة خبراء متخصصين من داخل الدولة وخارجها.
- تنظيم سلسلة ندوات ومحاضرات لتوعية المستثمرين في كل من أبوظبي ودبي والشارقة والفجيرة.
- نفذت الهيئة حملة لتوعية المستثمرين بأساسيات وقواعد التداول عبر فضائية سي إن بس سي عربية، وإذاعة الشارقة، والصحف اليومية، والإصدارات التفاعلية على الموقع الإلكتروني للهيئة.
- تنفيذ حملة للتعريف بالخدمات الذكية والإلكترونية للهيئة من خلال إنتاج مواد فيلمية بتقنية الإنفوجرافيكس، والمشاركة في برامج تليفزيونية، ومعارض متخصصة.
- إصدار مجلة "أوراق مالية" التي تعرض أهم إنجازات الهيئة وأنشطتها ومواد وموضوعات للتوعية الاستثمارية.
- إصدار التقرير السنوي عن أداء سوق الإمارات للأوراق المالية وملخص عن إنجازات الهيئة باللغتين العربية والإنجليزية.
- شاركت الهيئة ضمن فعاليات "أسبوع الإمارات للابتكار"؛ حيث نظمت مؤتمراً بعنوان "خدمات أسواق المال: تحديات وحلول ابتكارية" أطلقت خلاله حزمة مبادرات ابتكارية، وأعلنت عن جائزة "فرسان الابتكار".
- كما نظمت الهيئة احتفالية بمناسبة اليوم الوطني الرابع والأربعين، ويوم الشهيد، وشاركت في حملة رفع العلم احتفالاً بذكرى تولي صاحب السموالشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله مقاليد الحكم بالدولة.

ثانياً: الموارد البشرية

- الفوز بجائزتي الإمارات للموارد البشرية في الحكومة الاتحادية، التي تحظى برعاية كريمة من سموالشيخ/ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، والتي فازت فيها الهيئة بفئتي (المستوى العام ومستوى الجهة الخدمية للموظفين، وفوز الموظف مصطفى المرزوقي بفئة القيادات الواعدة).
- الحصول على جائزة "أفضل جهة للعمل في القطاع الحكومي" من قائمة جوائز الموارد البشرية للعام 2015 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2015.
- إحراز جائزة رائد التغيير Champion of Change Award.
- الفوز بجائزة مسابقة جوائز "تطوير الموارد البشرية الآسيوية ASIA HRD Awards" عن العام 2015 التي أحرزت فيها الهيئة جائزة "مساهمة الموارد البشرية في تطوير المؤسسة HR Contribution to Organization، وتنظم المسابقة "مؤسسة تطوير الموارد البشرية بالقارة الآسيوية" بماليزيا كل عام وذلك بإحدى دول القارة الآسيوية.
- الحصول على مصادقة شهادة آيزوالتدريب 10015
- إطلاق مشروع الكفاءات الفنية والإدارية وخطط التطوير الفردية.

ثالثاً: تقنية المعلومات

- تطبيق نظام FATCA في الهيئة بالتعاون مع المصرف المركزي.
- إنجاز مشروع التحول الإلكتروني الذكي لخدمات الهيئة المقدمة للمتعاملين.
- جائزة "درع الحكومة الذكية" التي نظمتها أكاديمية جوائز التميز في المنطقة العربية، تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بدولة الكويت، حيث أحرزت الهيئة الجائزتين التاليتين:
  - الجائزة العامة لكافة فئات المسابقة (**الجائزة الماسية**).
  - جائزة **أفضل التطبيقات الذكية** – فئة الهيئات الرسمية والجهات الحكومية، على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أتمتة جميع إجراءات طلبات الموظفين في نظام طلبي بنسبة 100%.
- تم الانتهاء من برمجة نظام التقييم السنوي ومؤشر الكفاءات بشكله الجديد بنسبة 100%.

شـهد سـوق الإمارات للأوراق المالية جملة من التطورات خلال عام 2015، ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم هذه التطورات:

سـجل المؤشـر العام لسوق الإمارات للأوراق المالية تراجعاً بنسـبة 6.56 % خلال عام 2015 ليبلغ 4279.8 نقطة، وكانت أعلى نقطة بلغها المؤشر خلال العام 5101.419 فيما كانت أدنى نقطة هبط إليها المؤشـر هي4023.28 ، وفي الوقت نفسـه بلغت القيمة السـوقية لأسهم الشركات المحلية المدرجة في السوق ما يقارب الـ 693 مليار درهم مع نهاية عام 2015 بانخفاض وقدره 4.73 % مقارنة بإغلاق نهاية عام 2014.

كما بلغ إجمالي حجم التداول خلال سـنة 2015 حوالي 125.64مليار سـهم بقيمة 209.4 مليار درهم تقريباً مقارنة بحوالي 217.8 مليار سهم بقيمة 525.9 مليار درهم تم تداولها خلال عام 2014، كذلك فقد بلغت نسـبة التراجع في حجم التداول 42.34 % وفيما يتعلق بقيمة التداول بلغت نسـبة التراجع 60.18 %.

وقـد تباين أداء مؤشـر القطاعات بين المرتفع والمنخفض هذه السـنة؛ فقد ارتفـع قطاعان وانخفضت ثمانية قطاعات. فمـع نهاية العام، تصدر مؤشر قطاع «الاتصالات» المرتبة الأولى مقارنة بالمؤشرات الأخرى ومحققاً نسبة ارتفاع عن نهاية العام الماضي بلغت 49 % ليستقر على مستوى 3204.32 نقطة مقارنة مع 2150.42 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «السلع الاستهلاكية» ومحققاً نسبة ارتفاع عن نهاية العام الماضي بلغت 30.1 % ليستقر على مستوى 1918.63 نقطة مقارنة مع 1473.78 نقطة.

وفي المقابل فقد انخفضت القطاعات الثمانية الأخرى على النحو التالي: مؤشر قطاع «النقل» الذي حقق نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 3.7- % ليسـتقر على مسـتوى 3332.67 نقطة مقارنة مع 3462.18 نقطة، تبعه مؤشر قطاع «الصناعة» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 6.7- % ليسـتقر على مسـتوى 972.200 نقطة مقارنة مع 1043.05 نقطة، تلاه مؤشـر قطاع «الخدمات» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 10- % ليستقر على مستوى 1389.20 نقطة مقارنة مع 1554.19 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «التأمين» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 15- % ليستقر على مستوى 1272.92 نقطة مقارنة مع 1498.28 نقطة.

كذلك انخفض مؤشـر قطاع «العقار» ومحققاً نسـبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 16- % ليستقر على مستوى 4840.81 نقطة مقارنة مع 5819.32 نقطة، أعقبه مؤشـر قطاع «البنوك» ومحققاً نسـبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 17- % ليسـتقر على مستوى 2880.68 نقطة مقارنة مع 3483.67 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «الطاقة» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 23- % ليستقر على مستوى 71.2214 نقطة مقارنة مع 93.0418 نقطة، تبعه مؤشـر قطاع «الاسـتثمار والخدمات المالية» ومحققاً نسـبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 27- % ليستقر على مستوى 3567.79 نقطة مقارنة مع 4893.55 نقطة.

وعلى صعيد الشركات المساهمة العامة المدرجة بالمؤشر، شهد عدد الشركات المدرجة ارتفاعاً، حيث زاد عددها من 125شركة في نهاية عام 2014 إلى 128 شـركة مدرجة مع نهاية ديسـمبر 2015، وذلك بعد أن تم إدراج شركتين مسـاهمتين عامتين تابعتين لقطاع العقار وشركة واحدة مساهمة خاصة محلية تابعة لقطاع الاستثمار والخدمات المالية.

جدول رقم (1)

الشركات المدرجة خلال السنة 2015

الرقم	القطاع	الدولة
1	الاستثمار والخدمات المالية	الإمارات العربية المتحدة
2	العقار	الإمارات العربية المتحدة
3	العقار	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

أداء سوق الإمارات للأوراق المالية خلال الأعوام من 2001 - 2015م

تبين الرسومات البيانية من (1 إلى 6) تطور القيمة السوقية وحجم التداول وقيمة التداول ومؤشر السوق وعدد الصفقات بالإضافة إلى عدد الشركات المدرجة وذلك في سوق الإمارات للأوراق المالية للأعوام من 2001 إلى 2015.

الرسم البياني رقم (1)

تطور القيمة السوقية سنوياً بالدرهم (2001 - 2015)

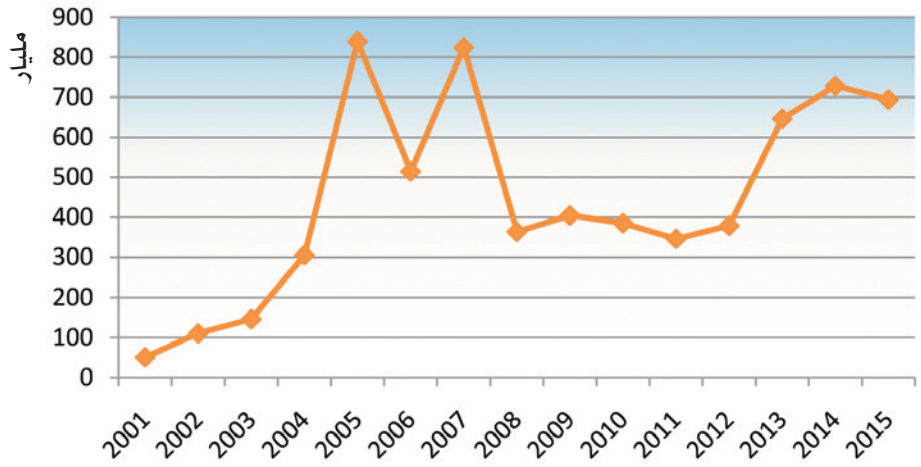

الرسم البياني رقم (2)

تطور حجم التداول سنوياً بالأسهم (2001 - 2015)

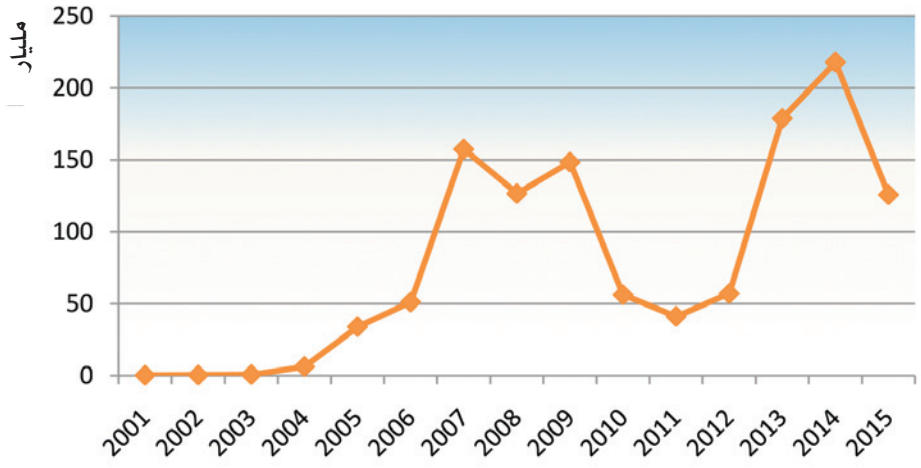

الرسم البياني رقم (3)

تطور قيمة التداول سنوياً بالدرهم (2001 - 2015)

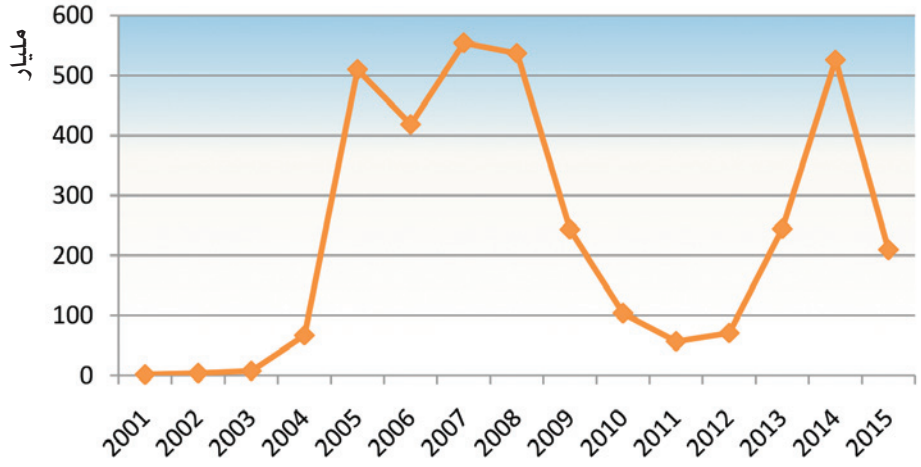

الرسم البياني رقم (4)

تطور مؤشر سوق الإمارات سنوياً (2001 - 2015)

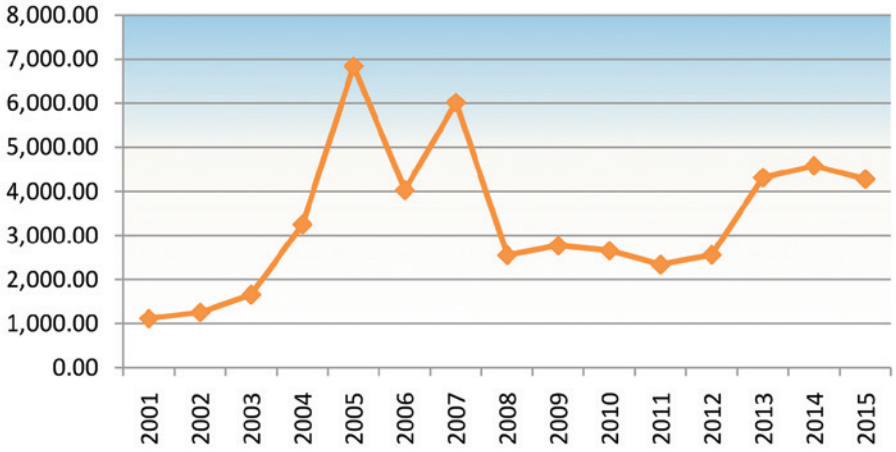

الرسم البياني رقم (5)

تطور عدد الصفقات سنوياً (2001 - 2015)

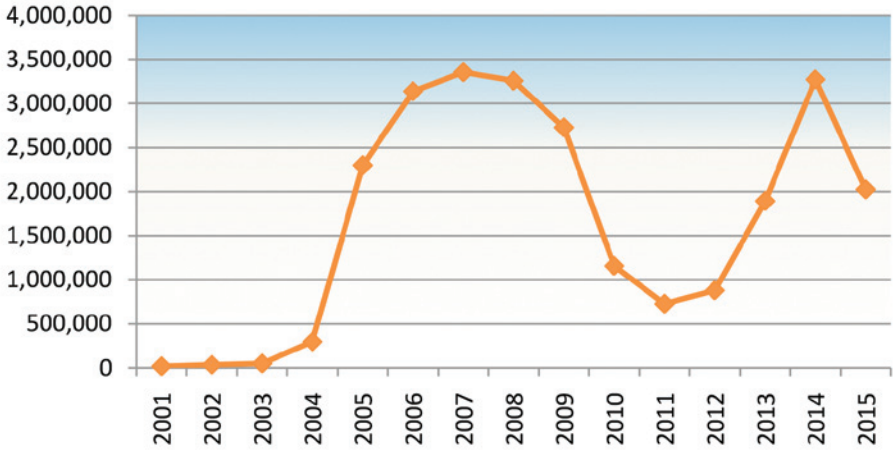

الرسم البياني رقم (6)

تطور عدد الشركات المدرجة سنوياً (2001 - 2015)

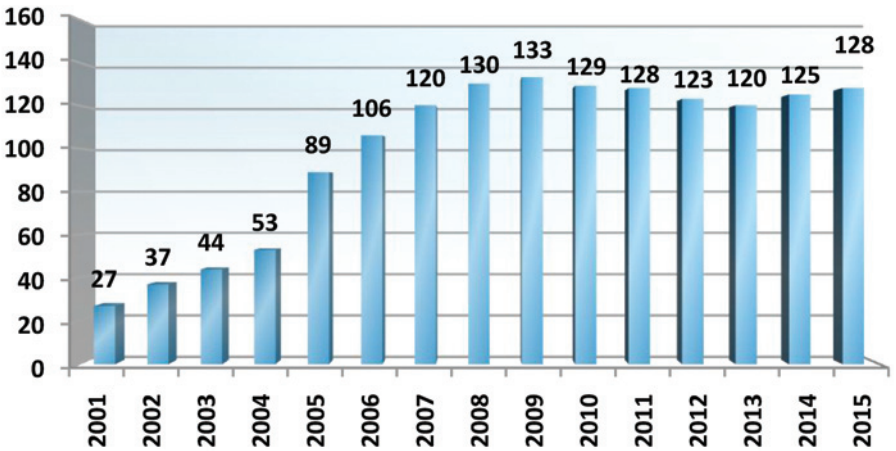

الاستثمار الأجنبي خلال العام 2015

شـهدت أسـواق الدولة نشاطا من قبل المستثمرين الأجانب في عام 2015 حيث بلغ إجمالي قيمة الشراء للأجانب حوالي 103.90 مليار درهم، في حين بلغ إجمالي قيمة المبيعات حوالي 97.97 مليار درهم، وشـكلت نسـبة المستثمرين الأجانب ما نسبته 46.75 % من إجمالي قيمة التداولات في عام 2015.

ويعبر ارتفاع نسـبة المسـتثمرين الأجانب من إجمالي قيمة التداولات في العام 2015، قياساً لنظيرتها العام 2014 البالغة 42.24 %، عن تزايد ثقة المستثمرين في الأسواق المالية المحلية باعتبارها قناة لتوظيف المدخرات نتيجة للإجراءات التي اتخذتها هيئة الأوراق المالية بالتعاون مع الأسواق المالية بالدولة، خاصة فيما يتعلق بحماية المسـتثمرين وتوفير العدالة في التعامل ورفع مسـتوى الإفصاح وتطبيق ضوابط الحوكمة ونشـر الوعي الاستثماري.

كما يمكن الاسـتدلال من هذه النسـبة كذلك على دخول مسـتثمرين جدد من خارج الدولة؛ حيث لوحظ دخول مستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى إلى الأسـواق المالية المحلية؛ نظراً لأن أنظمة الهيئة وكذلك أنظمة الشـركات المدرجة تسـمح بتداول نسب من أسهمها لغير المواطنين.

جدول رقم (2)

إجمالي تداولات الأجانب عام 2015

السوق	إجمالي قيمة الشراء للإستثمار الأجنبي (درهم)	إجمالي قيمة البيع للإستثمار الأجنبي (درهم)	صافي الاستثمار الأجنبي (درهم)	نسبة التداول %
أبوظبي للأوراق المالية	28,658,719,487	22,858,690,641	5,800,028,846	% 42.78
دبي المالي	75,238,836,967	75,114,972,834	123,864,133	% 48.28
المجموع	**103,897,556,454**	**97,973,663,475**	**5,923,892,979**	**% 46.75**

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

يظهر الجدول رقم (2) ارتفاع صافي الاسـتثمار الأجنبي في سـوق أبوظبي للأوراق المالية بشكل واضح في العام 2015 مقارنة بالعام 2014، وفي المقابل انخفض صافي الاسـتثمار الأجنبي بسـوق دبي المالي العام 2015 مقارنة بمثيله العام 2014. ويمكن تفسـير جانب من ارتفاع نسبة صافي الاستثمار الأجنبي في سوق أبوظبي للأوراق المالية بصدور قرار خلال العام 2015 يتيح للمستثمرين من المؤسسات الأجنبية وغير المواطنين بتملك أسهم إحدى الشركات الكبرى في السوق المالي.

الرسم البياني رقم (7)

الاستثمار الأجنبي بالمليار درهم في سوق الإمارات للأوراق المالية عام 2015

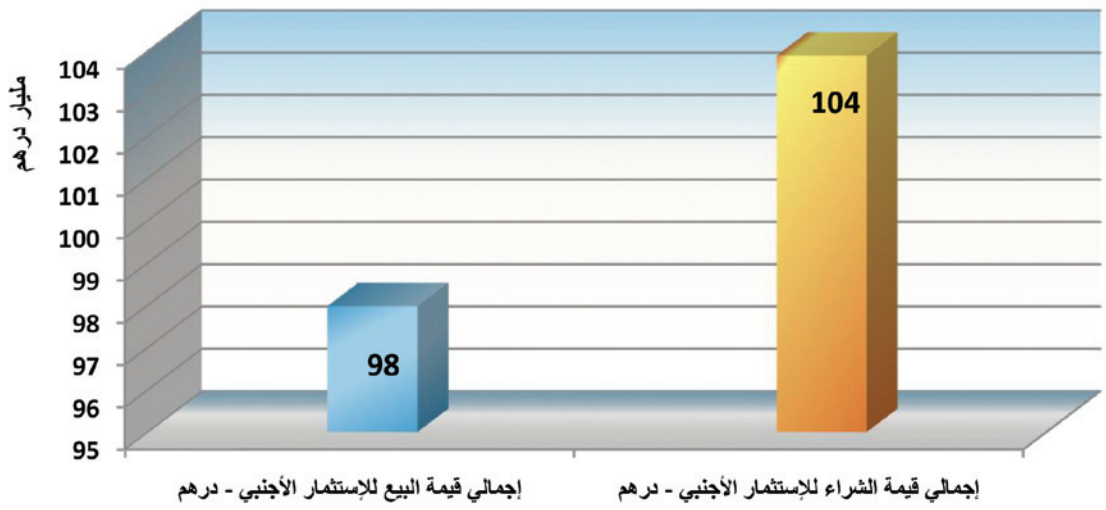

الرسم البياني رقم (8)

إجمالي قيمة الشراء والبيع في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي العام 2015

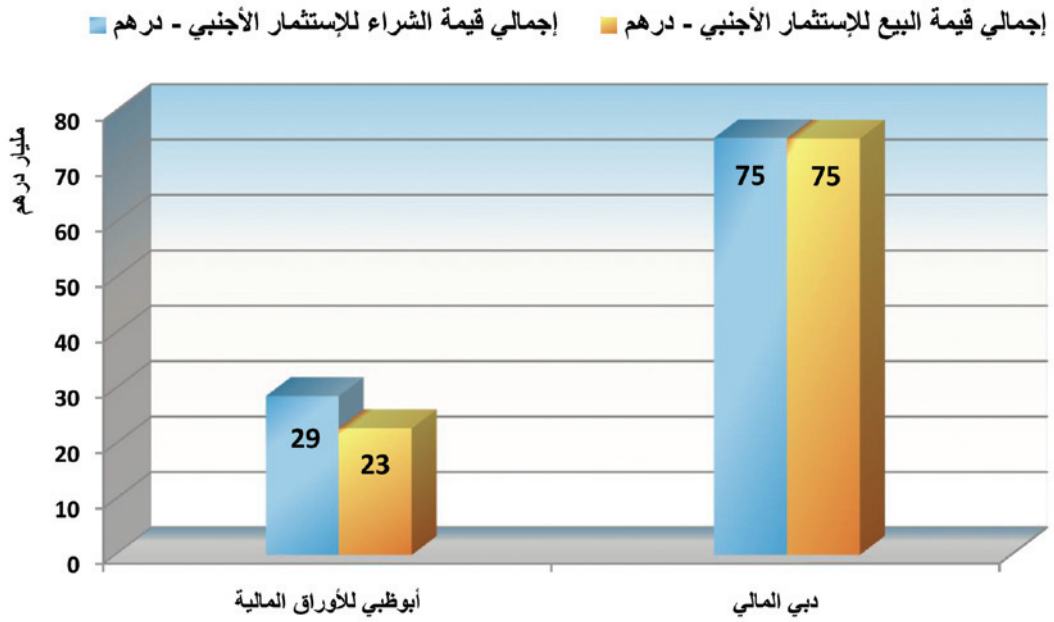

يُظهر الجدول رقم (3) تدفق الاستثمار الأجنبي حيث بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي 5.9 مليار درهم في عام 2015 مقارنة بنحو 8.5 مليار درهم في عام 2014 أي بانخفاض بلغ نسبته 30 %.

جدول رقم (3)

صافي الاستثمار الأجنبي بالسوقين لعام 2015 مقارنة مع عام 2014

السوق	صافي الاستثمار الأجنبي 2014	صافي الاستثمار الأجنبي 2015	التغير
أبوظبي للأوراق المالية	3,588,042,841	5,800,028,846	2,211,986,005
دبي المالي	4,898,359,469	123,864,133	-4,774,495,336
المجموع	**8,486,402,310**	**5,923,892,979**	**-2,562,509,331**

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي

الرسم البياني رقم (9)

صافي الاستثمار الأجنبي بالدرهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي العام 2015

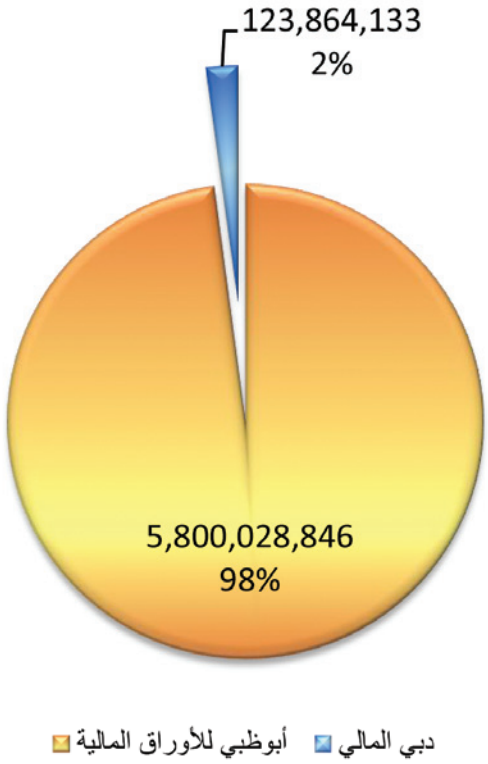

الرسم البياني رقم (10)

مقارنة بين صافي الاستثمار الأجنبي بملايين الدراهم للأعوام من 2009 إلى 2015

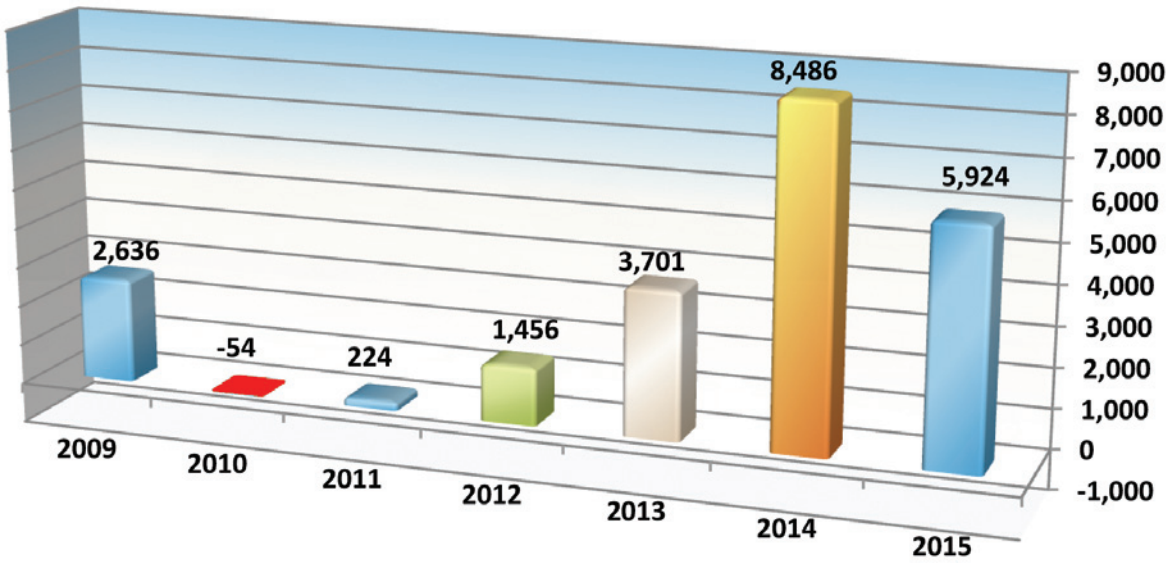

مع نهاية العام تباينت أسعار أسهم الشركات المدرجة المتداولة في السوق، فقد بلغ عدد الشركات المرتفعة سعر إغلاقها مع نهاية تداولات عام 2015 مقارنة بنهاية العام الذي سبقه 37 شركة من أصل 122 شركة تم تداولها، في حين تراجعت أسعار إغلاق أسهم 81 شركة وثبت سعر إغلاق 10 شركات بينما لم يتم تداول أسهم 6 شركات منها، علماً بأن العدد الإجمالي للشركات المدرجة في السوق نهاية العام 2014 كما يظهره الجدول رقم (4) هو 125 شركة ومع نهاية العام 2015 أصبح العدد 128 بعد إدراج 3 شركات محلية منها شركتين مساهمة خاصة. ومن ناحية أخرى وصل عدد الشركات المحلية المدرجة إلى 110شركة والأجنبية إلى 15 شركة. علماً بأن هذه السنة شهد السوق إدراج شركتين مساهمتين عامتين وشركة مساهمة خاصة واحدة.

جدول رقم (4)

الشركات	العدد
المرتفعة	37
المنخفضة	81
الثابتة	10
المتداولة	122
غير المتداولة	6
تم إدراجها خلال العام 2015	3
المسحوبة الإدراج	0
المدرجة نهاية عام 2015	128
المدرجة نهاية عام 2014	125
الشركات المحلية	113
الشركات الأجنبية	15
المساهمة العامة	125
المساهمة الخاصة	3

المؤشرات القياسية

مع نهاية العام، تصدر مؤشر قطاع «الاتصالات» المرتبة الأولى مقارنة بالمؤشرات الأخرى ومحققاً نسبة ارتفاع عن نهاية العام الماضي بلغت 49 % ليستقر على مستوى 3204.32 نقطة مقارنة مع 2150.42 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «السلع الاستهلاكية» ومحققاً نسبة ارتفاع عن نهاية العام الماضي بلغت 30.1 % ليستقر على مستوى 1918.63 نقطة مقارنة مع 1473.78 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «النقل» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 3.7- % ليستقر على مستوى 3332.67 نقطة مقارنة مع 3462.18 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «الصناعة» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 6.7- % ليستقر على مستوى 972.200 نقطة مقارنة مع 1043.05 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «الخدمات» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 10- % ليستقر على مستوى 1389.20 نقطة مقارنة مع 1554.19 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «التأمين» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 15- % ليستقر على مستوى 1272.92 نقطة مقارنة مع 1498.28 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «العقار» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 16- % ليستقر على مستوى 4840.81 نقطة مقارنة مع 5819.32 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «البنوك» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 17- % ليستقر على مستوى 2880.68 نقطة مقارنة مع 3483.67 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «الطاقة» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 23- % ليستقر على مستوى 71.2214 نقطة مقارنة مع 93.0418 نقطة، تلاه مؤشر قطاع «الاستثمار والخدمات المالية» ومحققاً نسبة انخفاض عن نهاية العام الماضي بلغت 27- % ليستقر على مستوى 3567.79 نقطة مقارنة مع 4893.55 نقطة .

جدول رقم (5)

المؤشر	الإغلاق السابق 2014/12/31	الإغلاق الحالي 2015/12/31	نسبة التغير	حجم التداول خلال السنة	قيمة التداول خلال السنة	القيمة السوقية
المؤشر العام	**4,580.13**	**4,279.81**	**% -6.56**	**125,641,574,359**	**209,421,081,709**	**693,887,594,192**
البنوك	3,483.67	2,880.69	% -17.31	36,041,280,400	58,385,366,430	311,643,189,096
الاتصالات	2,150.42	3,204.32	% 49.01	2,947,716,637	13,411,262,788	163,332,025,112
العقار	5,819.33	4,840.81	% -16.81	52,233,210,732	98,195,115,360	121,413,065,300
الاستثمار والخدمات المالية	4,893.56	3,567.79	% -27.09	9,806,343,442	17,418,709,596	23,829,523,497
السلع الاستهلاكية	1,473.78	1,918.63	% 30.18	5,679,176,324	6,282,229,674	16,323,107,310
الصناعة	1,043.05	972.20	% -6.79	511,219,562	1,079,091,619	13,487,873,019
التأمين	1,498.28	1,272.93	% -15.04	4,091,481,259	3,014,120,017	13,075,004,573
الخدمات	1,554.19	1,389.20	% -10.62	3,149,229,895	3,144,856,303	12,988,760,734
النقل	3,462.18	3,332.68	% -3.74	5,438,050,909	5,525,829,709	11,315,301,333
الطاقة	93.04	71.22	% -23.45	5,743,865,199	2,964,500,212	6,479,744,218

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

مقارنة حركة التداول بين السوقين

تم خلال عام 2015 تنفيذ 455 ألف صفقة تقريباً في سوق أبوظبي للأوراق المالية من خلال تداول 27 مليار سهم بلغت قيمتها 58 مليار درهم، أما في سوق دبي المالي فقد تم تنفيذ 1.5 مليون صفقة تقريباً من خلال تداول 98 مليار سهم بلغت قيمتها حوالي 151 مليار درهم .

يوضح الجدول رقم (6) توزيع حركة التداول بين سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

جدول رقم (6)

المدة من عام 2015	سوق دبي المالي			سوق أبوظبي للأوراق المالية		
	القيمة (درهم)	الحجم (سهم)	عدد الصفقات	القيمة (درهم)	الحجم (سهم)	عدد الصفقات
الربع الأول	38,205,939,137	23,962,451,760	400,889	13,605,623,783	5,576,734,674	113,034
الربع الثاني	65,184,069,374	41,198,850,205	580,552	16,674,959,940	9,042,124,562	129,211
النصف الأول	103,390,008,511	65,161,301,965	981,441	30,280,583,723	14,618,859,236	242,245
الربع الثالث	28,889,277,652	18,006,015,844	330,559	13,793,346,250	7,759,723,498	117,836
الربع الرابع	19,106,244,440	15,051,003,608	257,942	13,961,621,133	5,044,670,208	95,688
النصف الثاني	47,995,522,092	33,057,019,452	588,501	27,754,967,383	12,804,393,706	213,524
المجموع خلال العام	**151,385,530,603**	**98,218,321,417**	**1,569,942**	**58,035,551,106**	**27,423,252,942**	**455,769**

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

وتبين الرسوم البيانية التالية جملة من المعطيات بخصوص حركة التداول في سوق الإمارات للأوراق المالية.

الرسم البياني رقم (11)

توزيع حركة التداول بين سوقي أبوظبي ودبي خلال عام 2015

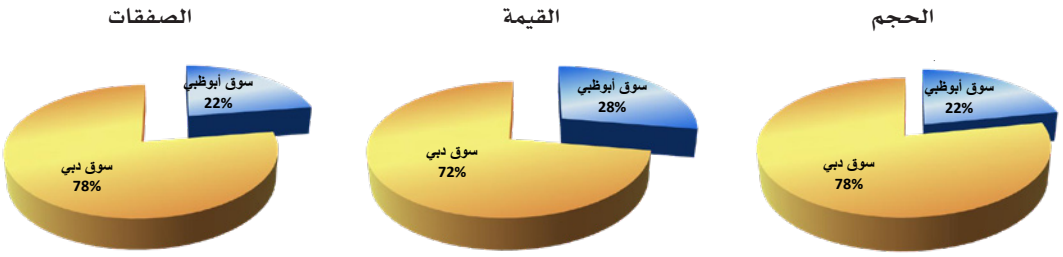

قيمة التداولات وفق القطاع:

يبين الرسم البياني رقم (12) قيمة التداولات طبقًا للقطاع في سوق الإمارات للأوراق المالية خلال عام2015؛ حيث جاء قطاع العقار في المركز الأول من حيث قيمة التداولات خلال عام 2015 وبحصة بلغت 46.89 % من القيمة الإجمالية، يليه قطاع البنوك بنسبة 27.88 %، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بنسبة 8.32 %، ثم قطاع الاتصالات بنسبة 6.4 %، يليه قطاع السلع الاستهلاكية والكماليات بنسبة 3.0 %، ثم قطاع النقل بنسبة 2.64 %، ثم قطاع الخدمات بنسبة 1.50 %، ثم قطاع التأمين بنسبة 1.44 %، ثم قطاع الطاقة بنسبة 1.42 %، ثم قطاع الصناعة بنسبة 0.52 %.

الرسم البياني رقم (12)

نسبة قيمة التداولات وفق القطاع في سوق الإمارات للأوراق المالية خلال عام 2015

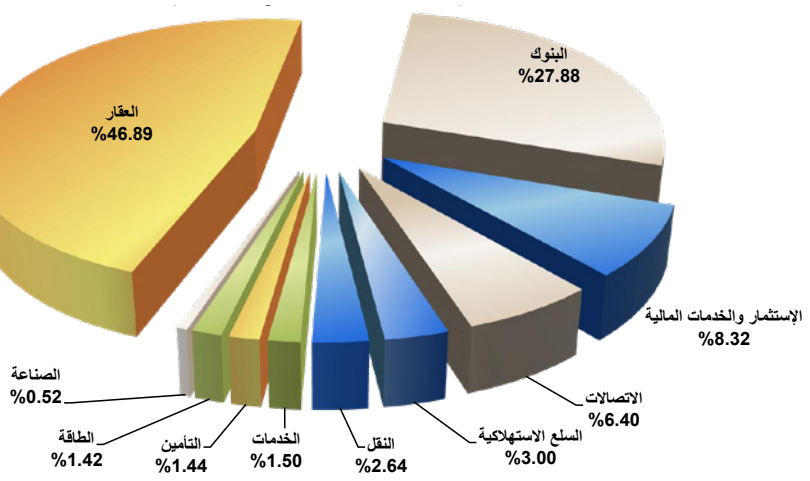

يوضح الجدول رقم (7) تطور قيمة التداول شهرياً بالدرهم خلال عام 2015 في سوق الإمارات للأوراق المالية

جدول رقم (7)

المدة	سوق أبوظبي للأوراق المالية			سوق دبي المالي			الإجمالي		
	الصفقات	الحجم	القيمة	الصفقات	الحجم	القيمة	الصفقات	الحجم	القيمة
يناير	39,411	1,871,095,257	4,249,081,549	159,221	8,859,282,551	15,266,372,233	198,632	10,730,377,808	19,515,453,782
فبراير	34,882	1,995,924,725	4,356,947,531	130,854	8,174,778,864	13,343,295,106	165,736	10,170,703,589	17,700,242,637
مارس	38,741	1,709,714,692	4,999,594,703	110,814	6,928,390,345	9,596,271,798	149,555	8,638,105,037	14,595,866,501
أبريل	56,227	4,734,998,192	7,794,380,743	216,339	17,350,297,651	24,815,042,415	272,566	22,085,295,843	32,609,423,158
مايو	38,826	2,137,943,870	4,680,236,699	136,978	9,600,007,988	14,220,554,679	175,804	11,737,951,858	18,900,791,378
يونيو	34,158	2,169,182,500	4,200,342,497	227,235	14,248,544,566	26,148,472,280	261,393	16,417,727,066	30,348,814,777
يوليو	34,119	2,572,389,205	4,032,194,420	102,586	6,426,220,946	9,720,715,004	136,705	8,998,610,151	13,752,909,424
أغسطس	47,656	2,715,342,154	5,105,613,176	147,101	7,729,961,501	12,604,452,707	194,757	10,445,303,655	17,710,065,883
سبتمبر	36,061	2,471,992,139	4,655,538,654	80,872	3,849,833,397	6,564,109,941	116,933	6,321,825,536	11,219,648,595
أكتوبر	25,665	1,345,163,510	3,728,804,583	70,076	3,953,145,537	5,662,545,960	95,741	5,298,309,047	9,391,350,543
نوفمبر	39,150	1,759,572,671	6,616,214,146	97,771	5,163,296,772	6,743,721,789	136,921	6,922,869,443	13,359,935,935
ديسمبر	30,873	1,939,934,027	3,616,602,404	90,095	5,934,561,299	6,699,976,691	120,968	7,874,495,326	10,316,579,095
المجموع	455,769	27,423,252,942	58,035,551,105	1,569,942	98,218,321,417	151,385,530,603	2,025,711	125,641,574,359	209,421,081,708

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

الرسم البياني رقم (13)

القيمة السوقية للأسواق المحلية بالمليار درهم على مدى شهور العام 2015

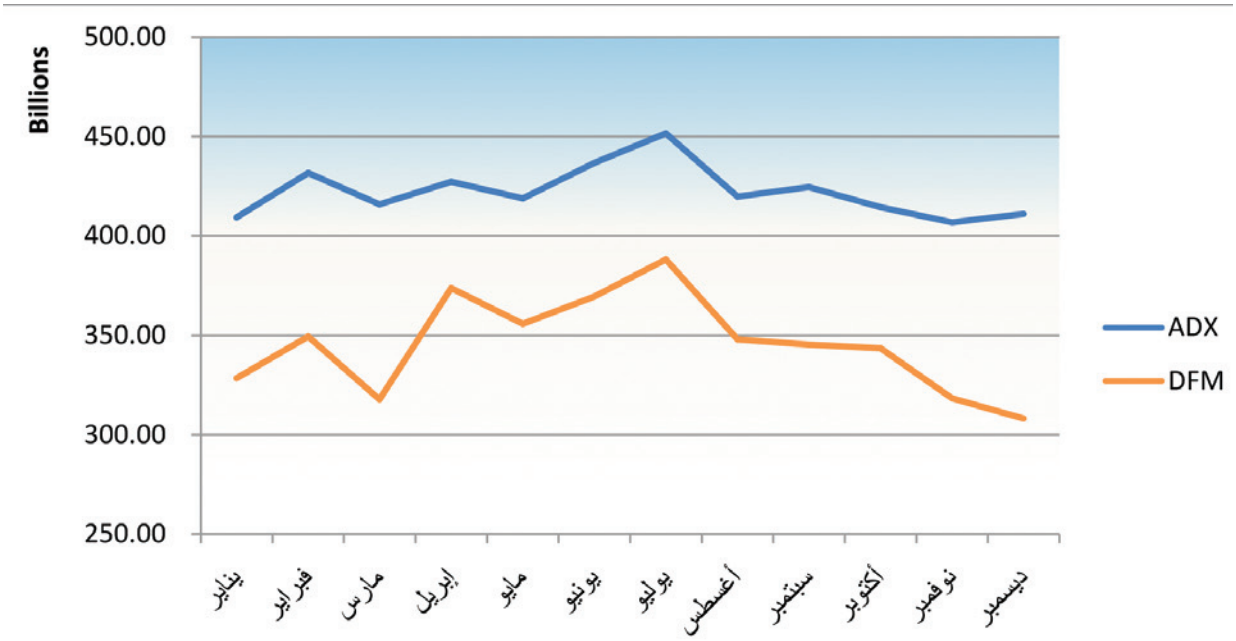

- تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع الإشراف على بورصة دبي للذهب والسلع، بمقتضى الصلاحيات المخولة لها بالإشراف والرقابة على الأوراق المالية والسلع في الدولة، وقد تم في عام 2006 توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة والبورصة بهدف تعزيز الإفصاح وشفافية التعاملات بما يخدم مصلحة المستثمرين.
- ويتم الإشراف على البورصة – الوحيدة من نوعها في المنطقة - عبر منظومة عمل رقابية تكفل سلامة التعاملات وتسوية جميع الحسابات بعد الحصول على الموافقات اللازمة.
- وكانت بورصة دبي للذهب والسلع قد أُسست بمقتضى قرار الهيئة رقم 157 لسنة 2005؛ إذ حصلت البورصة على ترخيص بمزاولة نشاطها في 15 نوفمبر من هذا العام، بعد أن راجعت الهيئة أنظمتها ولوائحها الداخلية. وقد جرت أول عملية تداول في هذه البورصة في 22 نوفمبر من العام ذاته.
- وفيما يلي استعراض لأهم ماتحقق في سوق تداول السلع بالدولة خلال عام 2015:

أولاً: جهود هيئة الأوراق المالية والسلع لتطوير سوق السلع:

يعتبر إصدار الهيئة نظاماً منفصلاً يغطي الأنشطة التي تمارسها جهات التقاص (CCPs) في مجال مقاصة عقود السلع الآجلة خطوة رائدة؛ ذلك أن القرار رقم (11) لعام 2015 هو نظام شامل يستند إلى أفضل الممارسات الدولية التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بتنظيم جهات التقاص في دولة الإمارات، وقد دخل القرار حيز التنفيذ منذ مارس 2015.

ويُلزم النظام رقم (11) لعام 2015 الصادر عن الهيئة، والخاص بتنظيم أعمال التقاص في سوق السلع، جهات التقاص التي تم تأسيسها في الدولة بالالتزام بمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية الصادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

وقد شكّلت هيئة الأوراق المالية والسلع فريقاً مشتركاً يضم موظفين من إدارة الترخيص بالهيئة وموظفين من إدارتيْ الالتزام والعضوية في بورصة دبي للذهب والسلع، وذلك بهدف العمل معاً على الوصول لأعلى درجات الكفاءة فيما يتعلق بعمليات منح الرخص لشركات وساطة السلع وتجديد هذه الرخص وإلغائها.

كذلك منحت الهيئة شركة دبي لمقاصة السلع، وهي شركة مملوكة كلياً لبورصة دبي للذهب والسلع وتمارس أنشطتها- بوصفها إحدى جهات التقاص- رخصة من أجل ممارسة أنشطة مقاصة عمليات التداول التي تتم في البورصة وتسويتها.

كما منحت الهيئة رخصاً لست شركات جديدة؛ لتمارس نشاط وساطة مشتقات السلع خلال عام 2015. ومن بين هذه الشركات الست شركة إماراتية مرخصة من داخل الدولة، وشركتان هنديتان تأسستا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركتان محليتان تمارسان نشاط وساطة الأوراق المالية، وشركة يقع مقرها في المملكة المتحدة.

وعلى صعيد إدراج منتجات جديدة في بورصة دبي للذهب والسلع يعد العام 2015 من الأعوام التي شهدت أداء مميزاً؛ إذ شجعت الهيئة البورصة على التنسيق والتشاور معها بخصوص المنتجات التي تعتزم إطلاقها مسبقاً؛ الأمر الذي رفع من كفاءة اعتماد المنتجات.

ووافقت الهيئة على إدراج ثمانية عقود جديدة في بورصة دبي للذهب والسلع، وهي:

- عقود الذهب الفورية.
- عقود اليوان الصيني/الدولار الأمريكي.
- عقود الفضة "كوانتو".
- عقود نفط خام غرب تكساس الوسيط المصغرة (النفط الخام).
- عقود البلاستيك المصغرة.
- عقود الذهب "كوانتو".
- عقود الروبية الهندية/الدولار الأمريكي "كوانتو" .
- العقود المستقبلية المرتبطة بأوراق مالية أجنبية.

ومن بين العقود الثمانية التي سبق ذكرها، ضمت العقود المستقبلية المرتبطة بأوراق مالية أجنبية في الواقع خمسة عشر عقداً آجلاً منفصلاً يستند كل منها إلى سهم دولي مدرج؛ وهو ما أتاح للمستثمرين في دولة الإمارات التعرض لأداء أكثر الأسهم سيولة في السوقيْن الأمريكي والهندي في الوقت الذي يتواجدون فيه في الدولة ويتداولون في بورصة دبي للذهب والسلع بأموالهم التي يحتفظون بها في بنوك إماراتية.

ثانياً: أداء وإنجازات بورصة دبي للذهب والسلع:

أطلقت بورصة دبي للذهب والسلع عقود الذهب الفورية؛ ما يسمح للمستثمرين بشراء وبيع سبائك ذهبية تزن كيلوجراماً واحداً في البورصة للمرة الأولى.

وقد أتمت عقود الذهب الفورية بنجاح دورة التسليم الفعلي الافتتاحية من خلال آلية الضمان والتسليم الإلكتروني (Tradeflow) الخاصة بمركز دبي للسلع المتعددة.

كما أطلقت البورصة عقود الكوانتو الآجلة، وهي عقود آجلة تستند إلى سعر سلعة أساسية رئيسية، مثل الذهب، في عملة أجنبية (الروبية الهندية، على سبيل المثال).

وبهذه الطريقة، فإن حركة السعر في العقود الآجلة تتعقب حركة سعر السلعة في العملة الأجنبية؛ وهو ما يصور حركة العملة مع حركة سعر السلعة الأساسية.

وتوجد الآن عقود كوانتو الذهب الآجلة، وعقود كوانتوالفضة الآجلة، وعقود الروبية الهندية/الدولار الأمريكي المقوَّمة بالروبية الهندية.

كذلك أطلقت البورصة أيضاً عقود اليوان الصيني الآجلة في 2015؛ وهو ما سيساهم في تسهيل المشاركة في حركة سوق العملات الصينية والسماح للمتداولين بتتبع عوائد الأسعار في اليوان الصيني في الخارج مع القدرة على تسوية هذه العقود بالدولار الأمريكي.

الرسم البياني رقم (14)

عدد العقود المنفذة وقيمتها شهرياً خلال العام 2015

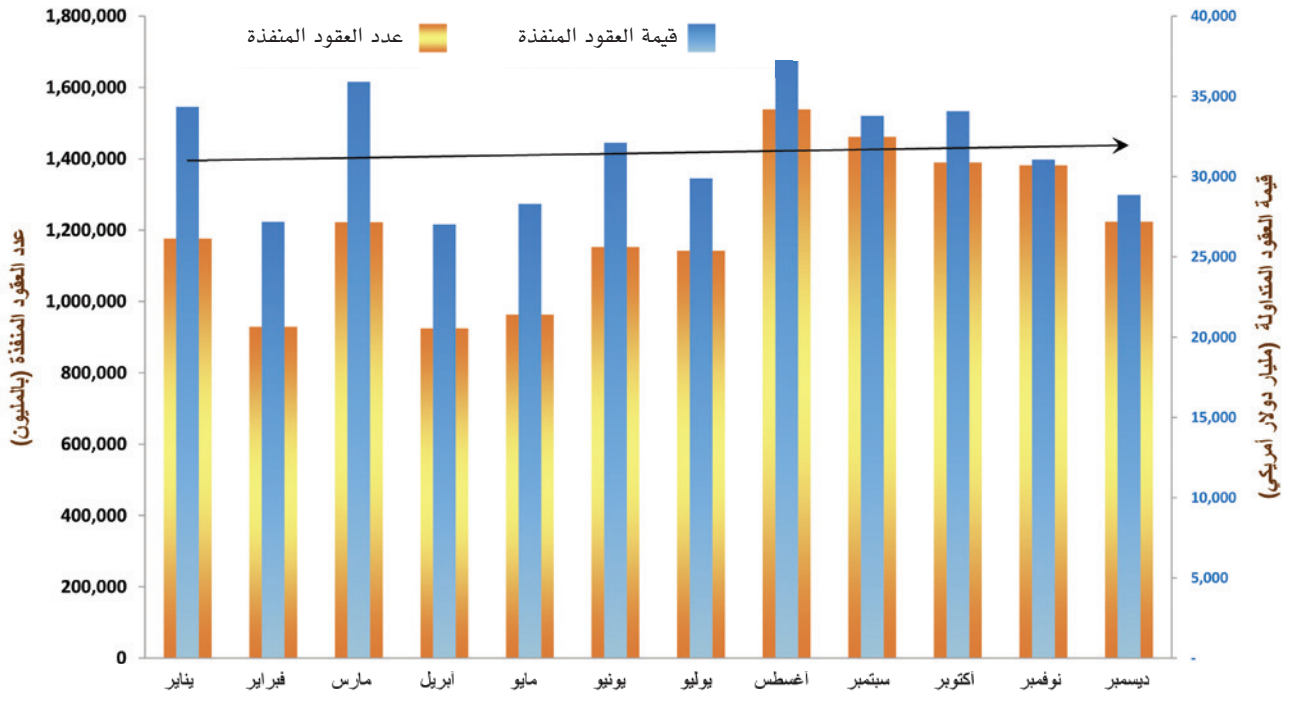

مـن بين العقود الآجلـة الثمانية المختلفة التـي اعتمدتها الهيئة فـي 2015، أطلقت البورصة سبعة عقود جديدة وتم إدراجها.

كما وقعـت البورصة اتفاقية تعـاون مع بورصة باكسـتان المحدودة (PMEX)، وهي بورصة مشـتقات بارزة فـي باكسـتان، بهدف تأسيس منصـة للعمل المشـترك، وتبادل المعلومـات، وتعزيـز الاتصالات بين الأسواق المالية فـي الإمارات وباكستان.

وقد منحت سلطة دبي للخدمات المالية DFSA، وهي الجهة التنظيمية لمركز دبي المالي العالمي DIFC، كلاً من بورصة دبي للذهب والسـلع وشركة دبي لمقاصة السـلع، التابعة للبورصة، صفة "جهة معتمدة"؛ مما يسمح بإتاحة منتجاتها للشركات التابعة لمركز دبي المالي العالمي.

وفضلاً عن ذلك، عززت البورصة علاقتها مع سوق المشتقات الصينية من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع الرابطة الصينية للعقود الآجلة (CFA) وأخرى مع بنـك الصين (BOC). وتركز هاتـان المذكرتان على تعزيز التنسـيق والتعاون بين الأطراف الرئيسـية فـي صناعة المشـتقات فـي الإمارات والصين.

ثالثـاً: أبـرز مؤشـرات أداء بورصة دبـي للذهب والسلع:

اختتمت بورصة دبي للذهب والسلع عام 2015 بأحجام تداول قياسية؛ إذ زادت العقـود المتداولـة على 14.5 مليون عقـد، وهي زيادة تتجاوز 23 % مقارنة بعام 2014.

وتعدُّ أحجام التداول التي حققتها البورصة فـي 2015 هي الأعلى على مدى سنوات عمرها العشر.

وقد ارتفعـت أحجام التـداول فـي البورصة بنسـبة 23.04 % خلال عـام 2015 مقارنـة بأحجام التداول خلال عـام 2014، كما ارتفع عدد الصفقات بنسـبة 3.64 %، وزادت قيمة التداولات بنسبة 8.54 %؛ بعدما شهدت السلع المتداولة تراجعاً فـي الأسعار.

وسـجلت أحجام التداول فـي المعادن الثمينـة؛ أي الذهب والفضة، انخفاضاً فـي حجم التداول بنسبة - 27.79 % و- 53.28 % على التوالي، ولكن تـم تعويض ذلـك بالارتفاع الذي شـهدته أحجام التـداول فـي العملات؛ إذ سـجل اليوروالجنيه الإسترليني زيادة فـي أحجام التداول بنحو54.91 % و77.11 % على التوالي.

وقد بلغ نصيـب أحجام التداول فـي جميع العقـود المقومة بالدولار الأمريكي/الروبيـة الهنديـة نحو93.16 % من إجمالـي أحجام التداول خلال عام 2015، وبلغت الزيادة المسـجلة فـي أحجام تداول خيارات الروبية 800 % بالمقارنة مع عام 2014.

كذلك سـجلت عقود الدولار الأمريكي/الرانـد الأفريقي الآجلة حجم تداول جيد خلال عام 2015 يقدر بنحو24,909 عقداً مقارنة بثلاثة عقود فقط خلال عام 2014.

كما سـجلت عقود كوانتوالروبية الهندية التـي أطلقت مؤخراً أحجام تداول تقدر بنحو1,658,972 عقد فـي عامها الأول.

الرسم البياني رقم (15)

عدد العقود المنفذة وقيمتها مقارنة بالأعوام السابقة

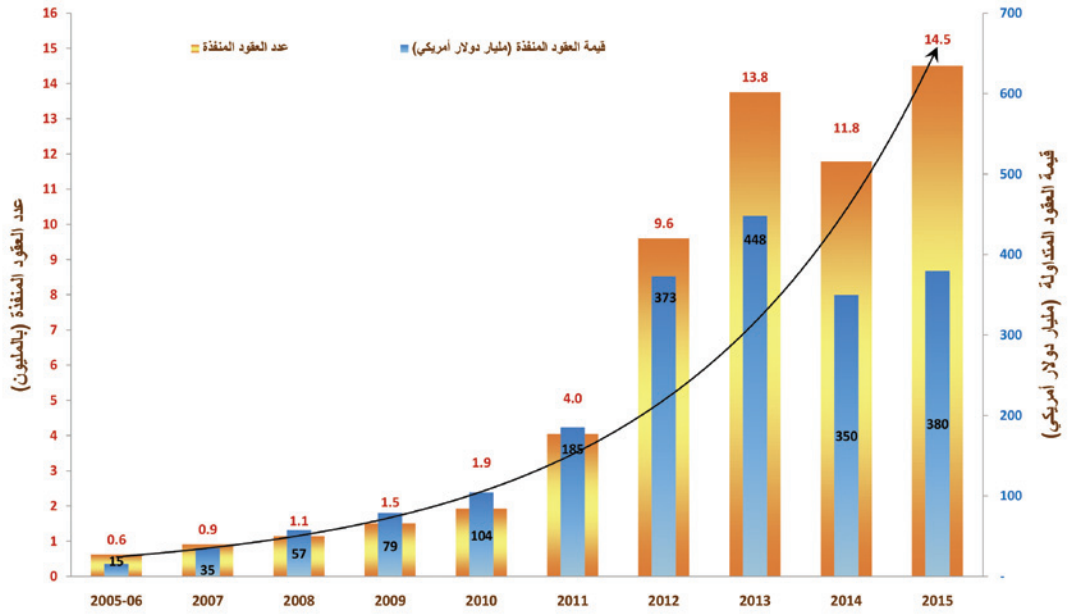

الملاحق

1 الشركات المدرجة

بمقتضى المهام المنوطة بها في الإشـراف والرقابة على شـركات المساهمة العامة المحلية وصناديق الاسـتثمار، تتولى الهيئة مهمة الإشراف على إصدار وتداول الأوراق المالية ، ويتضمن ذلك دراسة طلبات اصدار الأوراق المالية سواء عند تأسيس الشركات المساهمة العامة الجديدة أو تحول الشـركات المحلية القائمة الى شـركات المسـاهمة العامة، ودراسة طلبات إدراج هذه الشركات في أسـواق الأوراق المالية المحلية، ودراسة طلبات إصدار أسـهم زيادة رؤوس أموال هذه الشـركات أو تخفيضها، وكذلك دراسـة طلبات إصدار هذه الشركات للسندات أو الصكوك، فضلاً عن دراسة طلبات انشـاء صناديق الاسـتثمار المحلية وإصدار أوراقها المالية المتمثلة في وحدات الاسـتثمار، كما تشمل مهام الهيئة في هذا الصدد الإشراف والرقابة على اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المدرجة ومتابعة إفصاحاها ومدى التزامها بضوابط الحوكمة.

وبموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (10) لسنة 2014، بشأن النظام الخاص بإدراج وتداول أسهم شركات المساهمة الخاصة، فإن للهيئة أن توافق على إدراج الاسـهم التي تصدرها الشـركات المساهمة الخاصة المحلية التي تؤسس في الدولة وتحمل جنسـيتها ويكون مركزها وأنشطتها الرئيسية داخل دولة الامارات العربية المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك يتم منح ترخيص مزاولة نشاط أمين سجل الشركات المساهمة الخاصة من قبل الهيئة بناءً على القرار الصادر من مجلس إدارتها رقم (33/ر) لسـنة 2009م في شـأن تنظيم نشاط أمين سجل شركات المسـاهمة الخاصة، علماً بأن شركة أمين السجل قد تكون مؤسسة عامة أو شركة مساهمة عامة تعمل في مجال الأوراق المالية أو أحد البنوك العاملة في الدولة.

ونعرض فيما يلي مجموعة من البيانات الإحصائية للشركات المساهمة المسجلة المحلية والأجنبية المدرجة وغير المدرجة المرخصة من قبل الهيئة حتى نهاية العام 2015 .

ملخص بإجراءات التسجيل والطرح العام والإدراج للعام 2015

أولاً: بيان بالشركات التي تم تسجيلها خلال العام 2015

يوضح البيان التالي الشركات التي تم تسجيلها خلال العام 2015 وهما شركتين مساهمتين عامتين إحداهما مملوكة بالكامل للحكومة ويفوق إجمالي رأس مال الشركتين العشرة مليارات درهم:

الرقم	اسم الشركة	تاريخ التسجيل	القطاع	الإمارة	رأس المال المدفوع
1	شركة مجموعة الاتحاد للطيران	17/06/2015	الاستثمار والخدمات المالية	ابوظبي	1,429,000,000
2	مجموعة الإمارات للاتصالات	03/11/2015	الاتصالات	ابوظبي	8,696,754,000
المجموع					**10,125,754,000**

ثانياً: بيان بالشركات التي تم إدراجها خلال العام 2015

أ- الشركات المساهمة العامة

يوضح البيان التالي شـركات المسـاهمة العامة التي وافقت الهيئة على إدراجها في عام 2015 وعددهما شركتين تم إدراج إحداهما في سوق دبي المالي والأخرى في سوق أبوظبي للأوراق المالية:

الرقم	اسم الشركة	تاريخ القيد	تاريخ الإدراج	سوق الإدراج	القطاع	الإمارة
1	شركة داماك العقارية دبي	21 ديسمبر 2014	12 يناير 2015	سوق دبي المالي	العقار	دبي
2	شركة مجموعة الشارقة	16 ديسمبر 2012	14 سبتمبر 2015	سوق أبوظبي للأوراق المالية	العقار	الشارقة

ب-الشركات المساهمة الخاصة

يوضح البيان التالي شـركات المسـاهمة الخاصة التي وافقت الهيئة على إدراجها في عام 2015 وعددها شـركة واحدة تم إدراجها في سوق دبي المالي:

الرقم	اسم الشركة	تاريخ القيد لدى الهيئة	تاريخ الإدراج لدى السوق	سوق الإدراج	القطاع
1	شركة الصفوة للخدمات المالية الإسلامية	02 إبريل 2015	26 نوفمبر 2015	سوق دبي المالي	الاستثمار والخدمات المالية

ثالثاً: بيان بالشركات التي قامت بإدراج وتداول حقوق الاكتتاب الأولية خلال العام 2015

يوضح البيان التالي شركات المساهمة العامة التي وافقت الهيئة على إدراج وتداول حقوق الاكتتاب الأولية لها في عام 2015 وعددهما شركتين بإجمالي 218 مليون سهم:

الرقم	اسم الشركة	عدد الأسهم
1	مصرف أبوظبي الإسلامي	168,000,000
2	شركة تكافل الإمارات	50,000,000
المجموع		**218,000,000**

رابعاً: بيان بالتغيرات على رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة المحلية بخلاف أسهم المنحة خلال العام 2015

يوضح البيان التالي شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة التي وافقت الهيئة لها على إصدار اسهم جديدة لزيادة رأسمالها - بخلاف أسهم المنحة- في عام 2015 وعددها خمس شركات بقيمة إجمالية للأسهم الجديدة المصدرة بلغت نحو 376 مليون درهم، علماً بأن الهيئة لم تتسلم أية طلبات بتخفيض رؤوس الأموال:

الرقم	اسم الشركة	كيفية الزيادة	المقدار
1	بنك نور	أسهم جديدة	50,000,000
2	شركة دانة غاز	أسهم جديدة	7,634,926
3	مصرف أبوظبي الإسلامي	أسهم جديدة	168,000,000
4	الهلال الأخضر للتأمين	أسهم جديدة ناتجة عن تحويل سندات إلى أسهم	100,000,000
5	تكافل الإمارات	أسهم جديدة	50,000,000
المجموع			**375,634,926**

خامساً : بيان بإصدارات السندات والصكوك الإسلامية وإدراجها في أسواق المال في الدولة خلال العام 2015

يوضح البيان التالي شركات المساهمة العامة التي وافقت جمعيتها العمومية في عام 2015 على قيامها بإصدار السندات والصكوك وعددها شركتين بإجمالي حجم اصدارات يبلغ 11.3 مليار درهم:

- **إصدارات سندات/صكوك إسلامية بناءً على موافقة الجمعية العمومية**

الرقم	اسم الشركة	نوع الإصدار	حجم الإصدار بالدرهم
1	بنك أبوظبي الوطني	سندات قابله للتحول	323,305,785
2	مصرف أبوظبي الإسلامي	صكوك غير قابلة للتحول	11,017,800,092.70 (3 مليار دولار أمريكي)
المجموع			11,341,105,877.7

سادساً: بيان بأمناء سجل الشركات المساهمة الخاصة حتى نهاية عام 2015

يوضح البيان أدناه أسماء الجهات أو الشركات التي حصلت على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط أمناء سجل الشركات المساهمة الخاصة حتى نهاية عام 2015 وتاريخ الحصول على الترخيص والامارة المعنية بالجهة او الشركة.

الرقم	الشركة	تاريخ الترخيص	الإمارة
1	سوق دبي المالي	3 يناير 2010	دبي
2	سوق أبوظبي للأوراق المالية	1 مارس 2010	أبوظبي
3	دار التمويل	30 يونيو2010	أبوظبي
4	بنك الاتحاد الوطني	8 ديسمبر 2010	أبوظبي

ملخص البيانات الإحصائية للشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية عام 2015

أولاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب موقف إدراجها بأسـواق الأوراق المالية بالدولة

يبلغ عدد شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة 162 شركة، منها عدد 110 شركة مدرجة وعدد 52 شركة غير مدرجة.

وتتوزع الشـركات المدرجة بين سـوق أبوظبي للأوراق المالية وسـوق دبي المالي؛ حيث يبلغ عدد الشركات المدرجة بسوق دبي المالي 47 شـركة، وعدد الشركات المدرجة بسوق أبوظبي للأوراق المالية 63 شركة.

الفترة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي المالي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
عام 2015	52	47	63	162

ثانياً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب هيكل الملكية

بلغ عدد شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة عدد 162 شركة تصنف حسب هيكل الملكية (نسبة ملكية الحكومة في الشركة) إلى:

شركات مملوكة بالكامل للحكومة : ويبلغ عددها 43 شـركة وهي شركات مساهمة عامة محلية مملوكة بنسبة 100% من الحكومة ولا تلزم من قبل الهيئة بالإدراج في الأسواق المالية الا في حالة رغبة الشركة في طرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام.

شـركات مملوكة جزئيا من الحكومة: ويبلغ عددها 10 شـركات وهي شـركات مسـاهمة عامة محلية مملوكة جزئيا من الحكومة لم تطرح أسـهمها للاكتتاب العام لذا فهي لا تلزم أيضا بالإدراج في الأسواق المالية.

الشركات غير الحكومية: ويبلغ عددها 109 شركة وهي شركات مساهمة عامة محلية مملوكة من قبل المستثمرين وتخضع لقانون الشركات الاتحادي رقم (2) لسنة 2015.

الفترة	شركات مملوكة بالكامل للحكومة	شركات مملوكة جزئيا للحكومة	شركات غير حكومية	الإجمالي
عام 2015	43	10	109	162

ثالثاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب قطاعاتها بالأسواق المالية

احتل قطاع التأمين المركز الأول بعدد شركات مسجلة بلغت 34 شركة، ثم تلاه قطاع الخدمات بعدد 28 شركة، ثم قطاع البنوك بعدد 26 شركة، يليه قطاع الصناعة بعدد 19 شركة، ثم تأتي باقي القطاعات على التوالي، وذلك على النحوالموضح بالبيان التالي:

القطاع	غير المدرجة	مدرجة بسوق دبي	مدرجة بسوق أبوظبي	الإجمالي
البنوك	4	8	14	26
التأمين	5	12	17	34
الاستثمار والخدمات المالية	3	4	5	12
الاتصالات	0	1	1	2
العقار	0	8	3	11
الصناعة	5	1	13	19
الخدمات	19	4	5	28
السلع الاستهلاكية	2	6	3	11
الطاقة	12	0	2	14
النقل	2	3	0	5
الإجمالي	**52**	**47**	**63**	**162**

رابعاً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015 مصنفة حسب قطاعاتها وهيكل الملكية

تصدر قطاع الخدمات غيره من القطاعات في الشـركة الحكومية حيث بلغ 19 شـركة، وأما في الشـركات الغير الحكومية فقد تصدر قطاع التأمين بعدد 33 شركة، وذلك كما يتضح من البيان التالي:

القطاع	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
البنوك	2	24	26
التأمين	1	33	34
الاستثمار والخدمات المالية	3	7	10
الاتصالات	0	2	2
العقار	0	11	11
الصناعة	4	15	19
الخدمات	19	9	28
السلع الاستهلاكية	0	13	13
الطاقة	12	2	14
النقل	2	3	5
الإجمالي	**43**	**119**	**162**

خامساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015 (مصنفة حسب الإمارة)

احتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة بإجمالي 79 شـركة مسـجلة، تلتها إمارة دبي بعدد 48 شركة، ثم إمارة رأس الخيمة بعدد 13 شركة، يليها إمارة الشارقة بعدد 12 شركة، ثم تأتي باقي الإمارات بالترتيب الموضح بالبيان التالي:

الإمارة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
أبوظبي	45	1	33	79
دبي	5	43	0	48
الشارقة	1	1	10	12
عجمان	0	2	1	3
أم القيوين	0	0	2	2
رأس الخيمة	0	0	13	13
الفجيرة	1	0	4	5
الإجمالي	**52**	**47**	**63**	**162**

سادساً: شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015 (مصنفة حسب الإمارة وهيكل الملكية)

بلغ عدد الشـركات المسـجلة بالهيئة 162 شركة تصنف حسب هيكل الملكية من حيث عدد الشركات غير الحكومية والتي تبلغ 119 شركة، والشركات الحكومية والتي تبلغ عدد 43 شـركة. وقد احتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة في الشـركات الحكومية حيث بلغت 41 شـركة بينما احتلت امارة دبي مركز الصدارة في الشركات غير الحكومية بعدد 47 شركة ثم تأتي باقي الامارات بالترتيب الموضح بالبيان التالي:

الإمارة	شركات غير حكومية	شركات حكومية	الإجمالي
أبوظبي	38	41	79
دبي	47	1	48
رأس الخيمة	13	0	13
الشارقة	12	0	12
الفجيرة	4	1	5
عجمان	3	0	3
أم القيوين	2	0	2
الإجمالي	119	43	162

إحصائية رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

أولاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة حتى نهاية عام 2015 بالهيئة

حسب موقف إدراجها بأسواق الأوراق المالية بالدولة

بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة لدى الهيئة مبلغ 279.82 مليار درهم تقريباً، منها مبلغ 81.9 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشركات المسجلة بسوق أبوظبي للأوراق المالية، كما بلغت رؤوس أموال الشركات المسجلة بسوق دبي المالي مبلغ 103.9 مليار درهم، أما الشركات غير المدرجة فقد بلغت رؤوس أموالها مبلغ 94 مليار درهم تقريباً، ذلك كما يتضح من البيان التالي:

2015	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
رؤوس أموال الشركات المحلية المسجلة	93,989,088,151	103,933,048,358	81,893,220,870	**279,815,357,379**

ثانياً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

حسب هيكل ملكيتها وإدراجها بالأسواق المالية بالدولة

بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة مبلغ 279.82 مليار درهم منها مبلغ 85.5 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشـركات الحكومية، ومبلغ 194.3 مليار درهم تمثل رؤوس أموال الشركات غير الحكومية، وذلك كما يتضح من البيان التالي:

2015	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
شركات حكومية	85,544,590,651	-	-	**85,544,590,651**
شركات غير حكومية	8,444,497,500	103,933,048,358	81,893,220,870	**194,270,766,728**
الإجمالي	**93,989,088,151**	**103,933,048,358**	**81,893,220,870**	**279,815,357,379**

ثالثاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب قطاعاتها وإدراجها بأسواق الأوراق المالية بالدولة

احتل قطاع البنوك المركز الأول بين الشـركات المحلية المسـجلة بإجمالي رؤوس أموال بلغت63.6 مليار درهم، تلاه قطاع العقار في المركز الثاني بإجمالي رؤوس أموال بلغت 54.6 مليار درهم، ثم قطاع الاسـتثمار والخدمات المالية بإجمالي رؤوس أموال بلغت 47.2 مليار درهم، ثم تأتي باقي القطاعات في الترتيب، وذلك كما يتضح من البيان التالي:

القطاع	غير المدرجة	مدرجة بسوق دبي	مدرجة بسوق أبوظبي	الإجمالي
البنوك	12,247,895,000	20,649,989,904	30,731,470,683	63,629,355,587
التأمين	780,000,000	3,497,076,237	3,135,439,180	7,412,515,417
الاستثمار والخدمات المالية	30,031,000,000	14,905,874,333	2,239,703,117	47,176,577,450
الاتصالات	0	4,571,428,571	8,696,754,000	13,268,182,571
العقار	0	42,404,344,939	12,187,629,603	54,591,974,542
الصناعة	668,602,500	358,800,000	8,087,034,592	9,114,437,092
الخدمات	19,097,315,120	3,838,490,000	2,483,489,694	25,419,294,814
السلع الاستهلاكية	20,000,000	7,024,577,708	1,296,400,000	8,340,977,708
الطاقة	6,226,368,431	0	13,035,300,000	19,261,668,431
النقل	24,917,907,100	6,682,466,666	0	31,600,373,766
الإجمالي	**93,989,088,151**	**103,933,048,358**	**81,893,220,869**	**279,815,357,378**

رابعاً : رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب الإمـــارة وإدراجها بالأسواق المالية بالدولة

- احتلت إمارة أبوظبي مركز الصدارة بإجمالي رؤوس أموال شركات مسجلة بلغت نحو138 مليار درهم، تلتها إمـــارة دبي بإجمالي رؤوس أموال شـركات مسـجلة بلغت 105 مليار درهم تقريباً، ثم إمارة الشـارقة بإجمالي رؤوس أموال شركات مسـجلة بلغت 21 مليار درهم، ثم تأتي باقي الإمارات في الترتيب، وذلك كما يتضح من البيان التالي:

الإمارة	غير المدرجة	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
أبوظبي	85,984,590,651	738,490,000	51,173,735,717	137,896,816,368
دبي	7,957,895,000	97,452,858,358	0	105,410,753,358
الشارقة	36,602,500	4,666,700,000	16,175,933,332	20,879,235,832
عجمان	0	1,075,000,000	330,939,180	1,405,939,180
أم القيوين	0	0	2,211,000,000	2,211,000,000
رأس الخيمة	0	0	10,227,262,820	10,227,262,820
الفجيرة	10,000,000	0	1,774,349,820	1,784,349,820
الإجمالي	**93,989,088,151**	**103,933,048,358**	**81,893,220,869**	**279,815,357,378**

خامساً: رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015

مصنفة حسب هيكل الملكية والإمارة

يوضح البيان التالي قيمة رؤوس أموال شركات المساهمة العامة المحلية المسجلة بالهيئة حتى نهاية العام 2015 مصنفة حسب الإمارة وهيكل الملكية من حيث كون الشركة حكومية أو غير حكومية.

الإمارة	شركات حكومية	شركات غير حكومية	الإجمالي
أبوظبي	85,484,590,651	52,412,225,717	137,896,816,368
دبي	50,000,000	105,360,753,358.00	105,410,753,358
الشارقة	0	20,879,235,832	20,879,235,832
عجمان	0	1,405,939,180	1,405,939,180
أم القيوين	0	2,211,000,000	2,211,000,000
رأس الخيمة	0	10,227,262,820	10,227,262,820
الفجيرة	10,000,000	1,774,349,820	1,784,349,820
الإجمالي	**85,544,590,651**	**194,270,766,727**	**279,815,357,378**

إحصائية الشركات المساهمة العامة المدرجة في أسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2015

أولاً: موقف قيد وشطب الشركات المساهمة العامة (محلية / أجنبية) حتى نهاية العام 2015

يبلغ عدد الشـركات المقيدة لدى الهيئة 156 شـركة محلية وأجنبية، كما بلغ عدد الشركات المدرجة في أسواق المال 125 شركة، وعدد الشركات المقيدة وغير المدرجة شركتين، فيما بلغ عدد الشركات المشطوبة من سجلات القيد بالهيئة منذ العام 2007 حتى العام 2015 تسع وعشرون شركة.

حالة الشركة (محلية وأجنبية)	عدد الشركات
مدرجة	125
مقيدة لدى الهيئة وغير مدرجة	2
مشطوبة	29

ثانياً: بيان بعدد وجنسية الشركات المساهمة العامة المقيدة لدى الهيئة حتى نهاية العام 2015

بلغ عدد الشـركات التي تم قيدها منذ العام 2001 حتى العام 2015، 156 شـركة، حيث بلغ إجمالي الشركات الإماراتية المقيدة 119 شركة في حين بلغ إجمالي الشـركات الكويتية 21 شـركة، يليها البحرينية بعدد 5 شركات، فيما تساوى عدد الشـركات المقيدة في كل من الأردن والسودان بعدد 3 شركات لكل دولة.

الجنسية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي
الإمارات	18	14	6	13	31	13	7	5	1	1	4	1		5		119
الكويت					3	9	3	4	1				1			21
البحرين				2		2		1								5
السودان			1					1			1					3
الأردن						3										3
عمان								1								1
فلسطين					1											1
قطر		1														1
مصر				1										1		2
الإجمالي	**18**	**15**	**7**	**16**	**35**	**27**	**10**	**12**	**2**	**1**	**5**	**1**	**1**	**6**	**0**	**156**

ثالثاً: بيان بعدد الشركات المقيدة والمدرجة حتى نهاية العام 2015 وفقاً لسوق الإدراج

يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 66 شركة تمثل 53 % من إجمالي الشركات المدرجة بأسواق الدولة، في حين يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق دبي 59 شركة تمثل 47 % من إجمالي عدد الشركات المدرجة بأسواق الدولة.

الجنسية	سوق دبي المالي	سوق أبوظبي للأوراق المالية	الإجمالي
الإمارات	47	64	111
الكويت	8	0	8
البحرين	3	0	3
السودان	1	1	2
قطر	0	1	1
الإجمالي	**59**	**66**	**125**

رابعاً: بيان بعدد الشركات المدرجة وفقاً للتوزيع القطاعي حتى نهاية العام 2015

يوضح هذا البيان عدد الشركات المدرجة في كل من سوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية حسب التصنيف القطاعي لكل شركة وإجمالي الشركات في كل قطاع.

القطاع	مدرجة في سوق دبي	مدرجة في سوق أبوظبي	الإجمالي
البنوك	11	14	25
التأمين	13	17	30
الاستثمار والخدمات المالية	8	3	11
الاتصالات	2	3	5
العقار	8	3	11
الصناعة	2	13	15
الخدمات	4	6	10
السلع الاستهلاكية	6	5	11
الطاقة	0	2	2
النقل	5	0	5
الإجمالي	**59**	**66**	**125**

خامساً: الشركات المساهمة العامة المقيدة وغير المدرجة في أسواق الدولة حتى نهاية العام 2015

بلغ عدد الشركات المقيدة وغير المدرجة في العام 2015 شركتين كما هو موضح في البيان التالي.

اسم الشركة	الدولة	القطاع	عام القيد
السيراميك العامة	الإمارات	الصناعة	2010
شركة النعيم القابضة للاستثمارات	مصر	الاستثمار والخدمات المالية	2014

سادساً: بيان بعدد الشركات المساهمة الخاصة المقيدة والمدرجة بأسواق المال بالدولة حتى نهاية العام 2015

بلغ عدد الشركات المساهمة الخاصة التي تم قيدها لدى الهيئة والمدرجة بأسواق المال بالدولة عدد 3 شركات بمجموع رؤوس أموال بلغ 3.207 مليار.

اسم الشركة	سوق الإدراج	الإمارة	رأس المال
شركة منازل العقارية	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	2,500,000,000
شركة المستثمر الوطني	سوق أبوظبي للأوراق المالية	أبوظبي	577,500,000
شركة الصفوة للخدمات المالية	سوق دبي المالي	دبي	129,841,748
الإجمالي			3,207,341,748

إحصائية الشركات المساهمة العامة المشطوبة من سجل الإدراج بالهيئة حتى نهاية العام 2015

أولاً : بيان بعدد الشركات المشطوبة وفقاً لعام الشطب وجنسية الدولة حتى نهاية العام 2015

بلغ عدد الشركات المشطوبة منذ العام 2007 وحتى نهاية العام 2015، 29 شركة، كما يتضح على النحوالتالي:

جنسية الشركة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	الإجمالي
الكويت			1	2	5	4	1			13
الإمارات	2			1		1	2	1		7
الأردن	1	2								3
البحرين		1			1					2
مصر				1						1
فلسطين				1						1
عمان						1				1
السودان								1		1
الإجمالي	**3**	**3**	**1**	**5**	**6**	**6**	**3**	**2**	**0**	**29**

ثانياً: بيان بعدد الشركات المشطوبة وفقاً لسوق الإدراج في الدولة حتى نهاية العام 2015

بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة المشطوبة من سوق دبي المالي منذ عام 2007 وحتى نهاية عام 2015 عدد 18 شركة، في حين بلغ عدد الشركات المدرجة المشطوبة من سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال نفس الفترة عدد 5 شركات، كما بلغت عدد حالات الشطب للشركات المقيدة بسجلات الهيئة دون أن يتم إدراجها بأي من أسواق الدولة عدد 6 حالات، كما يتضح بالبيان التالي:

سوق الإدراج	عدد الشركات المشطوبة
سوق دبي المالي	18
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5
المقيدة وغير مدرجة	6
الإجمالي	**29**

ثالثاً: بيان بعدد الشركات المشطوبة وفقاً لسوق للتصنيف القطاعي حتى نهاية العام 2015

تصدر قطاع الاستثمار والخدمات المالية القطاعات الاقتصادية من حيث عدد الشركات المشطوبة والبالغة 8 شركات، ومن ثم قطاع البنوك بعدد 7 شركات، يليه قطاع الخدمات وقطاع الصناعة بعدد 5 شركات لكل منهم، كما يتضح من خلال البيان أدناه:

عدد الشركات	عدد الشركات المشطوبة
الخدمات	5
البنوك	7
الاستثمار والخدمات المالية	8
العقار	3
الصناعة	5
الاتصالات	1
الإجمالي	29

2 حوكمة الشركات

حوكمة الشركات

في إطار جهود هيئة الأوراق المالية والسلع الرامية إلى دعم ونمو وتطور أسواق الأوراق المالية بالدولة (كأحد الأهداف الاستراتيجية للهيئة التي تعمل على تحقيقها بما ينسجم مع رؤية وتطلعات الحكومة الاتحادية)، قامت الهيئة بتبني تطبيق الشركات لإجراءات الحوكمة المتعلقة بقواعد الإدارة الرشيدة والممارسات السليمة للأعمال، من خلال إطلاق سلسلة من الحملات التوعوية لتعزيز الوعي العام بمبادئ الحوكمة لدى الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

قامت الهيئة خلال عام 2015 بإجراء بعض التعديلات على أحكام القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي وتعديلاته وذلك على الوجه التالي:

1. تمكين المساهمين من الاطلاع على جميع المستندات والوثائق المتعلقة بالتعاملات أوالصفقات مع الأطراف ذات العلاقة.
2. تعيين مدقق حسابات أو مقيم مستقل على نفقة الشركة المساهمة لفحص هذه التعاملات.
3. تقديم طلب للهيئة لمراجعة تفاصيل التعاملات والصفقات في حال وجود أية مخالفة وكذلك بالنسبة لدعوة الجمعية العمومية.
4. تكون جميع الأسهم الصادرة من الشركة أسهم عادية، ويكون لها حقوق متساوية بحيث تثبت للمساهم جميع الحقوق المتعلقة بالسهم وحقه في الحصول على الأرباح وموجودات الشركة عند تصفيتها.
5. توفير بيان بكيفية تشكيل مجلس الإدارة حسب فئات أعضائه ومدة عضويتهم، وكيفية تحديد مكافآتهم، ومكافآت المدير العام أوالمدير التنفيذي أوالرئيس التنفيذي للشركة والموظفين المعينين من قبل مجلس الإدارة.

مع نهاية عام 2015 بلغ عدد الشركة التي تخضع لأحكام القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي (87) شركة، بعد استثناء شركات الاستثمار والبنوك والمصارف وشركات التمويل والشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق المالية بالدولة.

ينظم فريق الافصاح والحوكمة زيارات لهذه الشركات، وذلك للاطلاع على مدى التزامها بتطبيق ضوابط ومتطلبات الحوكمة.

عدد الشركات المساهمة العامة المحلية الخاضعة لضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي

مقسمة وفقاً للقطاعات الاقتصادية

بنهاية عام 2015 بلغ عدد الشركات الخاضعة للقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي (87) شركة مساهمة عامة محلية مدرجة في السوق المالي، وذلك بعد استثناء البنوك والمصارف وشركات التمويل وشركات الاستثمار المالية وشركات الصرافة وشركات الوساطة النقدية والخاضعة لرقابة المصرف المركزي بناء على البند رقم (ج) من المادة رقم (2) من القرار الوزاري رقم (518)، كما يتضح من البيان التالي:

القطاع	الشركات المحلية الخاضعة للقرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009	الوزن النسبي
التأمين	29	% 33.3
الإستثمار والخدمات المالية	4	% 4.6
الاتصالات	2	% 2.3
العقار	11	% 12.6
الصناعة	14	% 16.1
الخدمات	11	% 12.6
السلع الاستهلاكية	11	% 12.6
الطاقة	2	% 2.3
النقل	3	% 3.4
المجموع	**87**	**% 100**

عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (كامل وجزئي)

بلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة (كامل وجزئي) (85) شركة بنسبة (97.70 %)، كما بلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بشكل كامل (77) شركة بنسبة (88.51 %)، في حين بلغ عدد الشركات التي التزمت بتزويد الهيئة بمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بشكل جزئي (8) شركة بنسبة (9.20 %)، أما الشركات غير الملتزمة بتطبيق متطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة بلغ عددها (2) شركة وجاري متابعتها حاليا للتأكد من استيفاؤها لمتطلبات تطبيق ضوابط الحوكمة وتزويد الهيئة بما تم اتخاذه من إجراءات.

وذلك كما يتضح من البيان التالي:

القطاع	إجمالي الشركات الخاضعة	إجمالي الشركات الملتزمة	الشركات التي حصلت على موافقات	إجمالي الشركات التي التزمت بشكل جزئي*	الشركات الغير الملتزمة
التأمين	29	29	28	1	0
الإستثمار والخدمات المالية	4	4	4	0	0
الاتصالات	2	2	2	0	0
العقار	11	9	7	2	2
الصناعة	14	14	14	0	0
الخدمات	11	11	8	3	0
السلع الاستهلاكية	11	11	9	2	0
الطاقة	2	2	2	0	0
النقل	3	3	3	0	0
المجموع	**87**	**85**	**77**	**8**	**2**
النسب المئوية	**% 100**	**% 97.70**	**% 88.51**	**% 9.20**	**% 2.30**

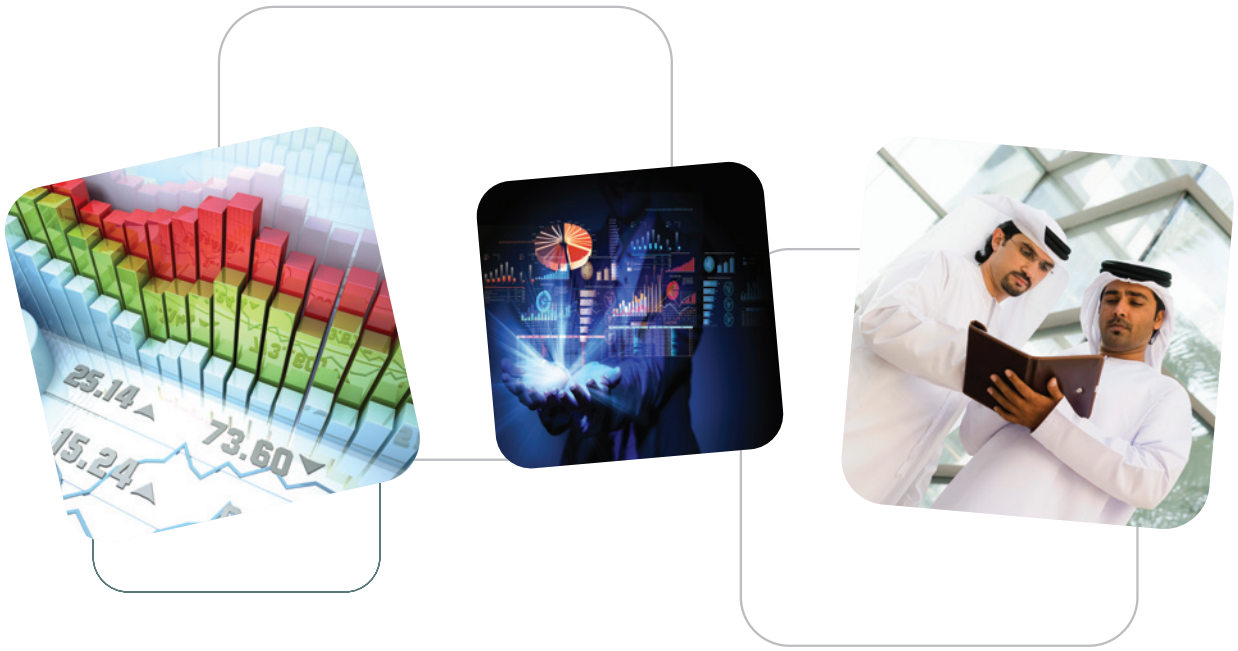

الجمعيات العمومية

الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة المنعقدة خلال العام 2015

تعتبر الجمعيات العمومية للشركات المساهمة العامة أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي لتلك الشركات، ولهذا أفرد لها القانون أحكاماً خاصة بها ومنحها الحق وحدها في اتخاذ القرارات الهامة.

وتمثل الجمعيات العمومية اللقاء السنوي الذي يجمع بين كل من مساهمي الشركات ومجالس إداراتها ومدققي حساباتها، وذلك للنظر في نشاط هذه الشركات ومركزها المالي عن كل عام ومناقشة ميزانياتها العمومية وانتخاب أعضاء مجالس إداراتها عند الاقتضاء.

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تنامي الوعي بين المساهمين فيما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم في الجمعيات العمومية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال مناقشاتهم مع أعضاء مجالس الإدارات أثناء انعقاد هذه الجمعيات، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تعديل القرارات الصادرة عن الجمعيات بما يتفق مع ما يراه المساهمون ويحقق مصالحهم.

ولعل من أبرز الأمور التي ساهمت في تعزيز هذا الدور للمساهمين دعم الهيئة وتطبيقها لنظام التصويت السري التراكمي والذي ساعد في حماية حقوق الأقلية من المساهمين ومنحهم إمكانية الحصول على مقاعد في مجالس الإدارات.

ونستعرض فيما يلي إحصائيات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية المنعقدة للشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة بأسواق الدولة خلال العام 2015.

إجمالي عدد الجمعيات العمومية المنعقدة لعام 2015:

بلغ عدد الجمعيات العمومية المنعقدة في عام 2015 بأنواعها المختلفة (141) جمعية منها (121) جمعية عمومية عادية، و(20) جمعية غير عادية، وتصدرت إمارة دبي عدد الجمعيات المنعقدة بإجمالي (55) جمعية، تليها إمارة أبوظبي التي احتلت المركز الثاني بإجمالي (49) جمعية، ثم جاءت في المركز الثالث إمارة رأس الخيمة بإجمالي (15) جمعية

بيان بإجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة في عام 2015 ومقارنتها بالتوزيعات في عام 2014

بلغ إجمالي قيمة التوزيعات التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة في عام 2015 نحو(33.7) مليار درهم، تمثل التوزيعات النقدية منها قيمة (29) مليار درهم، بينما تمثل توزيعات أسهم المنحة قيمة (4.67) مليار درهم، كما بلغ إجمالي قيمة التوزيعات التي أقرتها الجمعيات العمومية المنعقدة في عام 2014 نحو(31.2) مليار درهم، تمثل التوزيعات النقدية منها قيمة (25.2) مليار درهم، بينما تمثل توزيعات أسهم المنحة قيمة (6) مليار درهم، يتضح هذا من البيان أدناه:

(بالدرهم)

التوزيعات	قيمة توزيعات عام 2014	قيمة توزيعات عام 2015
توزيعات المنحة	6,035,529,188.00	4,666,513,241.95
التوزيعات النقدية	25,251,281,475.00	29,039,010,122.75
الإجمالي	**31,286,810,663.00**	**33,705,523,364.70**

بيان بإجمالي التوزيعات النقدية للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة في عام 2015

حسب التصنيف القطاعي

بلـغ إجمالي مجموع التوزيعات النقدية للشـركات التي قامت بتوزيع أرباح نقدية للجمعيات المنعقـدة في عام 2015 نحو (29) مليار درهم ، وقد تصـدر قطـاع البنوك جميع القطاعـات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمـة التوزيعات النقدية) بقيمة بلغت نحـو (15.86) مليار درهم، يليه قطاع الاتصالات بقيمة توزيعات بلغت نحو(6.99) مليار درهم، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما يتضح من البيان التالي:

(بالدرهم)

القطاع	مقدار التوزيعات النقدية	نسبة توزيع النقدي
البنوك	15,862,649,843.30	% 54.63
الاتصالات	6,997,155,280.00	% 24.10
العقار	1,987,653,502.30	% 6.84
الاستثمار والخدمات المالية	1,607,064,553.00	% 5.53
الصناعة	827,177,642.50	% 2.85
النقل	624,977,000.00	% 2.15
التأمين	565,675,740.50	% 1.95
الخدمات	395,516,561.15	% 1.36
السلع الاستهلاكية	171,140,000.00	% 0.59
الطاقة	-	% 0.00
الإجمالي	**29,053,738,615.85**	

بيان بإجمالي توزيعات أسهم المنحة للشركات التي أقرت توزيعات بجمعياتها العمومية المنعقدة في عام 2015

حسب التصنيف القطاعي

بلغ إجمالي مجموع التوزيعات للشـركات التي قامت بتوزيع أرباح من خلال أسـهم المنحة للجمعيات المنعقدة في عام 2015 نحو (4.66) مليار درهم ، وقد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة توزيعات أسـهم المنحة بقيمة بلغت نحو (2.587) مليار درهم، يليه قطاع العقار بقيمة توزيعات بلغت نحو (896) مليون درهم، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما يتضح من البيان التالي:

(بالدرهم)

القطاع	مقدار توزيعات المنحة	نسبة توزيع المنحة
البنوك	2,587,578,753.20	% 55.45
الاتصالات	790,614,000.00	% 16.94
العقار	896,524,950.00	% 19.21
الاستثمار والخدمات المالية	229,219,320.00	% 4.91
الصناعة	69,294,500.00	% 1.48
النقل	-	% 0.00
التأمين	-	% 0.00
الخدمات	93,281,718.75	% 2.00
السلع الاستهلاكية	-	% 0.00
الطاقة	-	% 0.00
الإجمالي	**4,666,513,241.95**	

بيان بإجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة للشركات التي قامت بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة معاً

حسب التصنيف القطاعي

بلغ إجمالي مجموع الأرباح النقدية وأسـهم المنحة للشـركات التي قامت بتوزيع أرباح نقدية وأسـهم منحة معاً للجمعيات المنعقدة في عام 2015 نحو (17.8) مليار درهم ، تمثل التوزيعات النقدية منها قيمة (14) مليار درهم ، بينما تمثل توزيعات أسـهم المنحة قيمة (3.79) مليار درهم ، وقد تصـدر قطاع البنوك ، وقـد تصدر قطاع البنوك جميع القطاعات الاقتصادية من حيث إجمالي قيمة التوزيعـات بنوعيها (المنحة والنقدي (بقيمة بلغـت نحو(10.07) مليـار درهم، يليه قطاع الاتصالات بإجمالي قيمة توزيعات بلغت نحو(6.32) مليـار درهم، ثم باقي القطاعات الاقتصادية كما يتضح من البيان التالي:

القطاع	مقدار التوزيعات النقدية	مقدار توزيعات المنحة	الإجمالي
البنوك	7,628,960,447.10	2,442,283,727.00	10,071,244,174.10
الاتصالات	5,534,298,000.00	790,614,000.00	6,324,912,000.00
العقار	106,055,970.00	176,759,950.00	282,815,920.00
الاستثمار والخدمات المالية	458,438,640.00	229,219,320.00	687,657,960.00
الصناعة	174,517,500.00	59,807,000.00	234,324,500.00
النقل	–	–	
التأمين	–	–	
الخدمات	153,281,718.75	93,281,718.75	246,563,437.50
السلع الاستهلاكية	–	–	
قطاع الطاقة	–	–	
الإجمالي	**14,055,552,275.85**	**3,791,965,715.75**	**17,847,517,991.60**

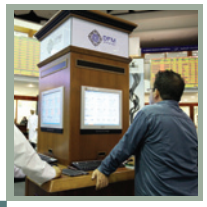

3 صناديق الاستثمار

نستعرض فيما يلي أهم التطورات في أنظمة وضوابط صناديق الاستثمار وكذلك موقف خدمات صناديق الاستثمار التي قدمتها الهيئة والتي تمثلت بصفة أساسية في خدمتين لصناديق الاستثمار وأربع خدمات رئيسة لأنشطة خدمات الاستثمار بالإضافة للخدمات الفرعية المرتبطة بمجموعة الخدمات الرئيسية خلال عام 2015

وتظهر الإحصائيات وصول عدد الصناديق المحلية المسجلة لدى الهيئة بنهاية عام 2015 لعدد (24) صندوق محلي بإجمالي اصول تجاوز (3.2) مليار درهم لعدد (9) جهات محلية مؤسسة لتلك الصناديق، وكذلك بلوغ عدد الصناديق الأجنبية الصادر موافقات من الهيئة بترويجها (610) صندوقاً بنهاية عام 2015 يتم ترويجهم من خلال عدد (25) مروج محلي.

أهم التطورات في أنظمة وضوابط صناديق الاستثمار:

عملاً على تشجيع تأسيس وترويج المزيد من صناديق الاستثمار بدولة الإمارات لتصبح الدولة بوابة لصناديق الاستثمار بالمنطقة ولتسهيل تطبيق اتفاقيات الاعتراف المتبادل Passporting مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومع الدول المتقدمة في الصناعة ولزيادة نسبة الاستثمار المؤسسي في الأسواق بما ينعكس إيجاباً على الأسواق وزيادة أحجام الاستثمارات والسيولة، فقد تم العمل على إصدار نظام جديد لصناديق الاستثمار تتمثل أهم ملامحه فيما يلي:

- تضمين النظام ملامح صناديق UCITS بالكامل فيما يتعلق بالصناديق المفتوحة.
- إزالة متطلب مساهمة مدير الاستثمار في رأس مال الصندوق Seed capital، ومتطلبات ترخيص المؤسس.
- حذف مسمى الجمعية العمومية للصندوق.
- إدخال أشكال جديدة من الصناديق لم تكن موجودة: الصندوق الرئيسي/ الصندوق المغذي- الصندوق الأساسي/ الصناديق الفرعية- الصندوق الذاتي.
- إفراد أحكام تفصيلية للصناديق المتخصصة.
- إدراج مادة تتعلق باندماج صناديق الاستثمار.
- إدراج متطلبات ملخص بيانات مستند الطرح KIID مسايرة للممارسات العالمية، تفاصيل السياسة الاستثمارية.

إحصائيات تفصيلية عن صناديق الاستثمار نهاية عام 2015

1. الطلبات:

بلغت عدد الطلبات التي تم معالجتها خلال عام 2015 عدد (209) طلباً مقابل عدد (122) طلباً خلال عام 2014.وقد توزعت تلك الطلبات حسب أنواعها كما يتضح من البيان التالي :

توزيع عدد الطلبات التي تم معالجتها خلال العام وفقاً لنوع الطلب

نوع الطلب	2014	2015
طلب ترويج صندوق أجنبي	79	156
الموافقة على نشر بيانات أو أخبار أو مواد ترويجية أو دعائية خاصة بصندوق الاستثمار	1	9
طلب إصدار عدم ممانعة لإصدار ترخيص تجاري / إضافة نشاط إلى السجل التجاري	3	8
طلب تسجيل صندوق محلي	2	7
طلب إصدار عدم ممانعة لتجديد ترخيص	4	6
طلب إلغاء موافقة ترويج صندوق أجنبي / تعديل اسم صندوق اجنبي	14	6
طلب تعديل مستند طرح محلي	12	5
الموافقة على دعوة الجمعية العمومية للاجتماع	-	4
الموافقة على إجراء توزيعات أرباح لصندوق استثمار محلي	-	2
الموافقة على إلغاء ترخيص / موافقة مزاولة نشاط واستعادة الضمان البنكي	-	2
طلب تصفية صندوق	1	2
طلب انشاء صندوق محلي	3	1
طلب احاطة بتعديلات خاصة بصناديق استثمار اجنبية	-	1
الإجمالي	**122**	**209**

2. صناديق الاستثمار المحلية:

أ- تطور عدد الصناديق المحلية وفقاً لعام تسجيلها لدى الهيئة

بلغ عدد الصناديق المحلية التي تم إنشائها أو تسجيلها لدى الهيئة حتى عام 2015 عدد (24) طلباً مقابل عدد (18) طلباً حتى عام 2014.وقد توزعت تلك الطلبات حسب أنواعها كما يتضح من البيان التالي:

العام	إنشاء	تسجيل	ملغى	العدد بنهاية العام
2011	4	0	0	4
2012	3	0	(2)	5
2013	0	9	0	14
2014	2	2	0	18
2015	1	7	(2)	24

ب- بيان بتطور حجم أصول صناديق الاستثمار المحلية

بلغ حجم إجمالي أصول صناديق الاستثمار المحلية حتى عام (3.2) 2015 مليار درهم مقابل (5.5) مليار درهم حتى عام 2014.وقد توزعت قيمة إجمالي أصول صناديق الاستثمار المحلية سنوياً كما يتضح من البيان التالي :

تاريخ	إجمالي اصول الصناديق المحلية المدارة (بالدرهم الإماراتي)
31 ديسمبر 2009	2,535,789,576
31 ديسمبر 2010	2,908,736,397
31 ديسمبر 2011	2,545,876,532
31 ديسمبر 2012	3,464,768,355
31 ديسمبر 2013	4,438,197,295
31 ديسمبر 2014	5,475,459,704
31 ديسمبر 2015	3,192,984,417

3. صناديق الاستثمار الأجنبية:

أ- تطور عدد الصناديق الأجنبية وفقاً لعام تسجيلها لدى الهيئة

بلغ عدد الصناديق الأجنبية التي تم تسـجيلها لدى الهيئة حتى عام 2015 عدد (610) طلباً مقابل عدد (536) طلباً حتى عام 2014.وقد توزعت تلك الطلبات سنوياً حسب أنواعها كما يتضح من البيان التالي :

العام	تسجيل	ملغى	العدد بنهاية العام
2011	126	0	126
2012	92	0	218
2013	289	(8)	499
2014	47	(10)	536
2015	79	(5)	610

ب_ توزيع الصناديق الأجنبية وفقاً لمقار تأسيسها

يتضح من البيان التالي توزيع الصناديق الأجنبية التي تم تسجيلها لدى الهيئة حتى عام 2015 حسب سلطة الترخيص الاجنبية، وقد جاءت سلطة الترخيص بلوكسمبورج في المركز الأول بعدد (336) طلباً، يليها سلطة الترخيص بجزر كايمن بعدد (82) طلباً، وفيما يلي توزيع الصناديق الأجنبية وفقاً لمقار تأسيسها :

م	سلطة الترخيص الأجنبية	عدد الصناديق
1	لوكسمبورج	336
2	جزر كايمن	82
3	ايرلندا	74
4	موريشيوس	23
5	جيرسي	18
6	السعودية	15
7	الهند	13
8	برمودا	10
9	انجلترا	9
10	باكستان	7
11	مملكة البحرين	4
12	الولايات المتحدة الأمريكية	3
13	مركز دبي المالي العالمي	3
14	جيرنزي	3
15	فرنسا	2
16	لوكسمبورج - Non UCITS	2
17	تركيا	1
18	ألمانيا	1
19	النمسا	1
20	انجلترا - مشاركة محدودة	1
21	ماليزيا	1
22	الجزر البريطانية العذراء	1
الإجمالي		**610**

ج- توزيع الصناديق الأجنبية وفقا لتصنيف الهيئة للسلطة الرقابية الأجنبية بمقر تأسيس الصندوق

يتضح من البيان التالي توزيع الصناديق الأجنبية التي تم تسجيلها لدى الهيئة حتى عام 2015 حسب تصنيف الهيئة لسلطة الترخيص الاجنبية بمقر تأسيس الصندوق، وقد بلغ عدد السلطات الرقابية المثيلة (140) وعدد السلطات الرقابية غير المثيلة(470)، ويوضح البيان التالي الوزن النسبي لكل منهما:

تصنيف سلطة الترخيص الاجنبية	عدد الصناديق	الوزن النسبي
سلطة رقابية غير مثيلة	470	% 77
سلطة رقابية مثيلة	140	% 23
الإجمالي	**610**	**% 100**

4 حركة التداول

حركة التداول وفق القطاع والقيمة السوقية للشركة

الشركة	إغلاق 2015/12/31	إغلاق 2014/12/31	قيمة التغيير خلال السنة	نسبة التغيير خلال السنة	عدد الصفقات خلال الفترة	التداول التراكمي خلال السنة	القيمة السوقية
البنوك							
بنك أبوظبي التجاري	6.590	7.030	-0.440	% -6.26	35,002	5,187,958,214.84	36,874,986,741
مصرف أبوظبي الإسلامي	3.940	5.700	-1.760	% -30.88	6,970	877,921,854.62	11,820,000,000
مصرف عجمان	2.070	2.667	-0.597	% -22.38	3,909	522,093,580.27	2,173,500,000
مصرف السلام - السودان	1.390	1.850	-0.460	% -24.86	2,474	94,403,427.11	0
شركة أملاك للتمويل	1.410	1.020	0.390	% 38.24	148,076	14,499,641,010.24	2,115,000,000
بنك الشارقة	1.540	1.950	-0.410	% -21.03	798	135,506,591.16	3,234,000,000
بنك دبي التجاري	6.300	5.200	1.100	% 21.15	222	115,783,462.40	17,657,223,986
البنك التجاري الدولي	1.850	1.667	0.183	% 11.00	55	145,552,342.70	3,214,158,643
بنك دبي الإسلامي	6.180	6.900	-0.720	% -10.43	66,772	9,237,023,688.77	24,434,180,049
مصرف الإمارات الإسلامي	1.510	1.510	0.000	% 0.00			5,934,937,031
بنك الإمارات للاستثمار	446.000	547.857	-101.857	% -18.59	2	877,865.00	312,200,000
الإمارات دبي الوطني	7.400	8.890	-1.490	% -16.76	4,400	1,265,322,267.29	41,127,532,958
بنك الخليج الأول	12.650	14.733	-2.083	% -14.14	38,760	8,134,585,467.15	56,925,000,000
دار التمويل	2.150	3.425	-1.275	% -37.22	154	11,085,492.84	666,607,500
بيت التمويل الخليجي	0.491	0.748	-0.257	% -34.31	166,261	12,028,179,217.10	0
بنك الاستثمار	2.000	2.573	-0.573	% -22.26	184	54,678,313.60	3,176,250,000
بنك المشرق	82.000	116.190	-34.190	% -29.43	160	199,880,376.40	14,557,527,814
بنك أبوظبي الوطني	7.960	12.727	-4.767	% -37.46	10,941	1,625,469,100.83	41,469,392,429
بنك الفجيرة الوطني	4.620	4.512	0.108	% 2.40	48	5,122,428.94	5,463,150,000
بنك أم القيوين الوطني	3.300	3.409	-0.109	% -3.20	76	26,898,505.91	6,098,400,050
مصرف الشارقة الإسلامي	1.500	1.760	-0.260	% -14.77	963	94,132,526.18	3,638,250,000
رأس الخيمة الوطني	6.250	8.260	-2.010	% -24.33	2,028	382,528,159.13	10,476,533,925
مصرف السلام - البحرين	0.917	1.230	-0.313	% -25.45	27,003	1,918,235,527.93	0
البنك العربي المتحد	5.380	5.417	-0.037	% -0.68	124	333,635,242.32	7,397,681,661
بنك الأتحاد الوطني	4.680	5.800	-1.120	% -19.31	10,033	1,488,851,767.07	12,876,676,310
المجموع					**525,415**	**58,385,366,429.80**	**311,643,189,096**
السلع الاستهلاكية							
مجموعة أغذية	7.670	6.200	1.470	% 23.71	4,596	493,307,110.78	4,602,000,000
الشركة العالمية لزراعة الأسماك	6.950	5.990	0.960	% 16.03	163	2,340,579.89	590,750,000
دبي للمرطبات	20.500	20.500	0.000	% 0.00	23	1,570,065.50	1,845,000,000
دبي باركس أند ريزورتس	1.130	0.730	0.400	% 54.79	52,087	5,715,845,518.66	7,143,665,310
الإمارات للمرطبات (جيما)	4.900	4.890	0.010	% 0.20	2	106,397.62	147,000,000
فودكوالقابضة	4.000	4.320	-0.320	% -7.41	55	7,199,816.32	400,000,000
الخليج الاستثمارية	2.450	2.700	-0.250	% -9.26	13	563,753.20	245,000,000
غلفا للمياه المعدنية	3.500	2.520	0.980	% 38.89	16	501,492.79	87,500,000
شركة ماركة	1.200	1.320	-0.120	% -9.09	1,268	59,892,836.40	600,000,000
شركة راس الخيمة للدواجن والعلف	2.480	1.270	1.210	% 95.28	16	546,197.05	214,272,000
الأغذية المتحدة	6.300	6.500	-0.200	% -3.08	1	337,491.00	173,250,000
كابيارا للالبان	9.080	5.200	3.880	% 74.62	5	18,414.92	274,670,000
المجموع					**58,245**	**6,282,229,674.13**	**16,323,107,310**
الطاقة							
دانة غاز	0.510	0.500	0.010	% 2.00	36,467	2,847,605,929.85	3,553,994,218
أبوظبي الوطنية للطاقة	0.470	0.800	-0.330	% -41.25	2,374	116,894,282.15	2,925,750,000
المجموع					**38,841**	**2,964,500,212.00**	**6,479,744,218**
الاتصالات							
الاتصالات المتكاملة -دو	5.100	5.040	0.060	% 1.19	6,353	636,596,777.65	23,314,285,712
مجموعة الإمارات للاتصالات	16.100	9.955	6.145	% 61.74	61,572	11,948,646,625.30	140,017,739,400
هتس تيليكوم القابضة	0.355	0.404	-0.049	% -12.13	20,443	692,587,701.35	0
Ooredoo ش. م. ق.	74.000	143.500	-69.500	% -48.43	24	20,985,021.80	0
الشركة السودانية للاتصالات المحدودة	0.530	0.673	-0.143	% -21.27	2,389	112,446,662.18	0
المجموع					**90,781**	**13,411,262,788.28**	**163,332,025,112**

حركة التداول وفق القطاع والقيمة السوقية للشركة (../ تابع)

الشركة	إغلاق 2015/12/31	إغلاق 2014/12/31	قيمة التغيير خلال السنة	نسبة التغيير خلال السنة	عدد الصفقات خلال الفترة	التداول التراكمي خلال السنة	القيمة السوقية
الصناعة							
شركة أبوظبي لبناء السفن	2.900	1.900	1.000	% 52.63	1,504	58,194,695.19	614,776,800
أركان لمواد البناء	0.900	1.200	-0.300	% -25.00	1,243	33,541,862.93	1,575,000,000
شركة أبوظبي لمواد البناء (بلدكو)	0.450	0.800	-0.350	% -43.75	854	33,440,396.77	135,000,000
الفجيرة لصناعات البناء	1.710	1.349	0.361	% 26.78	13	1,139,856.51	232,538,625
إسمنت الفجيرة	1.250	1.350	-0.100	% -7.41	3	4,455,679.35	444,831,649
شركة إسمنت الخليج	0.960	1.200	-0.240	% -20.00	433	25,277,551.57	788,252,947
شركة الخليج للصناعات الدوائية(جلفار)	2.500	2.752	-0.252	% -9.17	603	74,539,148.58	2,625,000,000
الإسمنت الوطنية	3.480	4.500	-1.020	% -22.67	152	56,053,393.77	1,248,624,000
مجموعة الصناعات الوطنية	1.610	2.060	-0.450	% -21.84	80	1,103,450.06	0
إسمنت أم القيوين	1.000	1.310	-0.310	% -23.66	34	18,314,794.89	363,000,000
شركة رأس الخيمة للإسمنت	0.900	1.000	-0.100	% -10.00	1,453	80,683,147.26	503,118,000
شركة سيراميك رأس الخيمة	3.490	3.000	0.490	% 16.33	2,472	646,707,422.94	2,853,154,240
رأس الخيمة لصناعة الإسمنت الأبيض	1.410	1.471	-0.061	% -4.12	80	15,654,733.68	705,221,370
إسمنت الشارقة	1.090	1.040	0.050	% 4.81	223	27,534,255.94	602,724,168
شركة إسمنت الاتحاد	1.190	1.160	0.030	% 2.59	86	2,451,229.49	796,631,220
المجموع					**9,233**	**1,079,091,618.93**	**13,487,873,019**
التأمين							
شركة العين للتأمين	60.000	55.000	5.000	% 9.09	11	2,231,880.00	900,000,000
شركة البحيرة للتأمين	2.500	2.430	0.070	% 2.88	7	13,263,840.08	625,000,000
شركة أبوظبي الوطنية للتأمين	2.880	6.050	-3.170	% -52.40	28	3,920,233.90	1,080,000,000
الفجيرة الوطنية للتأمين	300.000	300.000	0.000	% 0.00			300,000,000
شركة الخزنة للتأمين	0.290	0.440	-0.150	% -34.09	182	20,542,647.30	121,800,000
اللاينس للتأمين	383.500	383.500	0.000	% 0.00			383,500,000
دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين	0.545	0.699	-0.154	% -22.03	2,566	72,061,992.13	123,033,750
المجموعة العربية للتأمين - أريج	2.000	1.550	0.450	% 29.03	23	828,873.82	0
الإسكندنافية للتأمين	2.150	2.050	0.100	% 4.88	6	974,100.00	301,000,000
الصقر الوطنية للتأمين	4.550	4.550	0.000	% 0.00	2	14,346,150.00	1,046,500,000
شركة الوثبة الوطنية للتأمين	4.500	5.350	-0.850	% -15.89	7	180,289.25	931,500,000
دار التكافل	0.423	0.599	-0.176	% -29.38	2,340	55,289,639.80	42,300,000
شركة الظفرة للتأمين	4.800	7.700	-2.900	% -37.66	6	350,682.88	480,000,000
شركة دبي للتأمين	2.500	2.900	-0.400	% -13.79	4	571,253.60	250,000,000
شركة دبي الوطنية للتأمين	2.400	3.500	-1.100	% -31.43	33	6,768,700.84	277,200,000
شركة الإمارات للتأمين	6.720	6.800	-0.080	% -1.18	109	31,637,107.10	907,200,000
أكسا الهلال الأخضر للتأمين	0.750	0.740	0.010	% 1.35	237	4,406,669.09	150,000,000
دار التأمين	0.810	1.000	-0.190	% -19.00	11	58,001.00	97,200,000
ميثاق للتأمين التكافلي	0.600	0.730	-0.130	% -17.81	20,424	991,935,581.89	90,000,000
الشركة الوطنية للتأمينات العامة	3.800	4.000	-0.200	% -5.00	7	122,360.64	569,825,626
شركة عمان للتأمين	2.160	2.750	-0.590	% -21.45	19	9,262,381.23	997,643,790
شركة أورينت للتأمين	66.263	66.263	0.000	% 0.00			441,750,000
رأس الخيمة الوطنية للتأمين	4.100	3.780	0.320	% 8.47	29	45,179,126.32	451,000,000
الإسلامية العربية للتأمين	0.394	0.535	-0.141	% -26.36	32,925	1,337,452,427.57	476,740,000
الشارقة للتأمين	3.850	3.900	-0.050	% -1.28	1	223.30	529,375,000
تكافل الإمارات	1.780	0.670	1.110	% 165.64	4,095	279,714,183.75	267,000,000
تكافل	4.730	6.300	-1.570	% -24.92	15	36,993,291.84	473,000,000
شركة التأمين المتحدة	2.000	2.000	0.000	% 0.00			200,000,000
شركة الإتحاد للتأمين	1.210	1.120	0.090	% 8.04	26	75,921,317.67	400,436,408
الوطنية للتكافل	1.080	1.040	0.040	% 3.85	120	10,107,062.22	162,000,000
المجموع					**63,233**	**3,014,120,017.22**	**13,075,004,573**

حركة التداول وفق القطاع والقيمة السوقية للشركة (../ تابع)

الشركة	إغلاق 2015/12/31	إغلاق 2014/12/31	قيمة التغيير خلال السنة	نسبة التغيير خلال السنة	عدد الصفقات خلال الفترة	التداول التراكمي خلال السنة	القيمة السوقية
الاستثمار والخدمات المالية							
المدينة للتمويل والاستثمار	0.415	0.361	0.054	% 14.96	8,564	308,865,145.04	0
الصفوة للخدمات المالية	1.850	1.850	0.000	% 0.00	1	1,850.00	0
مجموعة السلام القابضة	0.450	0.648	-0.198	% -30.51	2,692	75,133,311.81	0
سوق دبي المالي	1.230	2.010	-0.780	% -38.81	64,594	5,214,531,168.55	9,840,000,000
شركة دبي للإستثمار	2.020	2.245	-0.225	% -10.03	67,391	7,882,837,305.13	8,180,075,773
إكتتاب القابضة	0.377	0.492	-0.115	% -23.37	3,612	101,037,481.75	0
الخليجية للإستثمارات العامة	0.657	0.740	-0.083	% -11.22	27,672	1,650,164,515.97	1,176,906,000
الإستشارات المالية	0.590	0.850	-0.260	% -30.59	221	3,374,938.98	0
عمان والإمارات للاستثمار القابضة	1.380	1.170	0.210	% 17.95	9	17,395.44	0
الواحة كابيتال	2.160	2.820	-0.660	% -23.40	16,870	1,905,308,775.61	4,200,151,724
شعاع كبيتال	0.406	0.660	-0.254	% -38.48	7,198	210,188,987.98	432,390,000
المستثمر الوطني ش م خ	0.620	0.800	-0.180	% -22.50	22	67,248,720.10	0
المجموع					**198,846**	**17,418,709,596.36**	**23,829,523,497**
العقار							
الدار العقارية	2.320	2.650	-0.330	% -12.45	92,956	10,808,149,968.80	18,241,300,679
شركة أرابتك القابضة	1.250	2.790	-1.540	% -55.20	194,954	20,059,626,038.00	5,768,831,250
شركة داماك العقارية دبي	2.320	2.405	-0.085	% -3.53	134,786	15,165,575,853.00	14,036,000,000
شركة دبي للتطوير	4.550	2.400	2.150	% 89.58	1	22,750.00	45,500,000
شركة ديار للتطوير	0.514	0.850	-0.336	% -39.53	68,182	4,559,167,754.19	2,969,892,000
دريك آند سكل	0.416	0.895	-0.479	% -53.52	45,643	2,605,025,237.63	951,253,333
شركة إعمار العقارية	5.690	7.260	-1.570	% -21.63	149,084	21,769,727,608.53	38,242,107,791
مجموعة إعمار مولز	2.760	2.680	0.080	% 2.99	43,612	4,482,821,222.68	35,918,640,000
إشراق العقارية	0.550	0.790	-0.240	% -30.38	62,608	6,049,590,988.06	1,278,750,000
شركة منازل العقارية ش م خ	0.600	0.670	-0.070	% -10.45	19,357	1,342,780,505.25	0
المزايا القابضة	1.700	1.500	0.200	% 13.33	12	108,210.00	0
رأس الخيمة العقارية	0.550	0.740	-0.190	% -25.68	19,408	1,429,872,604.77	1,100,000,000
مجموعة الشارقة	1.35	1.5	-0.150	% -10.00	2	751,287.90	106,516,466
شركة الإتحاد العقارية	0.742	1.152	-0.410	% -35.61	104,071	9,921,895,331.43	2,754,273,780
المجموع					**934,676**	**98,195,115,360.24**	**121,413,065,300**
الخدمات							
شركة طيران أبوظبي	3.000	3.000	0.000	% 0.00	104	44,794,908.47	1,334,361,600
شركة أبوظبي الوطنية للفنادق	2.900	4.000	-1.100	% -27.50	146	55,717,920.63	2,900,000,000
الفردوس القابضة	0.700	0.700	0.000	% 0.00			420,000,000
أمانات القابضة	0.795	0.817	-0.022	% -2.69	21,640	1,866,434,692.65	1,987,500,000
شركة الإمارات للقيادة	5.050	5.500	-0.450	% -8.18	37	2,604,324.12	453,421,320
الخليج الطبية	2.500	1.905	0.595	% 31.25	52	4,118,678.54	1,747,290,235
المؤسسة الوطنية للسياحة والفنادق	3.500	4.418	-0.918	% -20.77	71	7,292,191.65	1,890,000,000
الجرافات البحرية	5.480	6.900	-1.420	% -20.58	108	4,178,121.86	1,370,000,000
الشركة الوطنية للتبريد المركزي - تبريد	1.200	1.090	0.110	% 10.09	14,960	1,159,715,464.84	886,187,579
المجموع					**37,118**	**3,144,856,302.76**	**12,988,760,734**
النقل							
المخازن العمومية (أجيليتي)	12.350	14.050	-1.700	% -12.10	9	126,317.00	0
العربية للطيران	1.360	1.500	-0.140	% -9.33	31,940	3,352,665,501.85	6,346,712,000
أرامكس	3.160	3.100	0.060	% 1.94	6,979	937,162,018.66	4,626,556,000
الخليج للملاحة القابضة	0.620	0.392	0.228	% 58.16	30,395	1,235,875,871.29	342,033,333
المجموع					**69,323**	**5,525,829,708.80**	**11,315,301,333**
المجموع الكلي					**2,025,711**	**209,421,081,708.52**	**693,887,594,192**

ملاحظة: * مشطوبة خلال الفترة

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

عزيزي المستثمر..

- يتأثر سعر السهم بعدة عوامل منها حجم الأرباح المتحققة للشركة العائد لها السهم، ووضعها المالي، واحتمالات نموها المستقبلي، وكذلك أداء القطاع الصناعي والظروف الاقتصادية و السياسية المحلية والدولية.

- أسعار الأسهم لا يمكن أن تستمر في الارتفاع إلى ما لا نهاية، كما أنها لا يمكن أن تظل منخفضة لمدد طويلة؛ دورات الصعود يتبعها عادة دورات هبوط.

- الاتجاه العام لمؤشر السوق والسهم على المدى البعيد أهم من متابعة التذبذب اليومي لأسعار السهم.

- ضع خطة واضحة للاستثمار في الأسهم وذلك بالتحديد الدقيق لأهدافك وكذلك سياسة الدخول والخروج من السوق، وتجنب اتخاذ قرارات انفعالية في حالتي البيع والشراء.

- عند اتخاذ قرار بالبيع أو الشراء في سوق المال، اعتمد على الإفصاحات الدورية للتقارير المالية وتحليلها أو استعن بجهة متخصصة في التحليل المالي.

- احرص على تنويع أسهم الشركات والقطاعات التي تضمها محفظتك الاستثمارية، مع إعطاء الأولوية للأسهم ذات المخاطر الأقل، يليها الأسهم ذات العائد الأعلى.

- تجنب الشائعات واستثمر في أسهم الشركات التي توفر الإفصاح الدوري لبياناتها المالية وقراراتها الجوهرية.

- الاستثمار في الصناديق والمحافظ الاستثمارية المرخصة الخيار الأنسب للمستثمر المبتديء.

- الاقتراض للاستثمار في الأسهم مخاطرة.. الأفضل أن تستثمر بجزء من مدخراتك.

- تحكم في ردود أفعالك تجاه السوق، واتخذ قراراتك الاستثمارية اعتماداً على المنطق والتفكير بعيداً عن الانفعالات والتسرع.

- اتباع الآخرين والانضمام للجموع عند اتخاذ قرار استثماري قد يعرضك لخسائر ناجمة عن الشراء متأخراً بأسعار مرتفعة أو البيع متأخراً بأسعار منخفضة.

- مارس حقوقك كمستثمر بمناقشة القوائم المالية من خلال الحرص على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وممارسة حق التصويت والمصادقة على القرارات.

- احرص على الاطلاع على الإفصاحات الدورية للقوائم المالية للشركات المدرجة وخصوصا قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق المالكين.

- عند اتخاذك قرار ببيع الأسهم أو شرائها.. استند إلى متابعتك لأداء الشركات ومطالعتك لبياناتها المالية بما تتضمنه من ميزانية عمومية وقائمة الدخل وبيان التدفقات النقدية، ويمكنك الإستفادة في ذلك من الإفصاحات الدورية والبيانات التي تنشر في الصحف أو تعرضها المواقع الإلكترونية للأسواق المالية.

- تصفحك للمواقع الإلكترونية للأسواق المالية يتيح لك الاطلاع على الإفصاحات الدورية للبيانات المالية للشركات المدرجة ويدعم بالإيجاب قراراتك الاستثمارية.

- اعتمد على التحليلات المالية من محللين ماليين محايدين ومعتمدين عند اتخاذ قرارك الاستثماري واحذر الرسائل الإعلامية المضللة.

- حدد منذ البداية استراتيجيتك للاستثمار في السوق بناءً على قدرتك على تحمل المخاطر، فالمضارب يهدف إلى تحقيق ربح سريع مع استعداده لتحمل مخاطر عالية، أما المستثمر فينظر للمدى البعيد ويستثمر أمواله في المشاريع ذات العائد المجزي.

- يتطلب اتخاذ القرار الاستثماري السليم الإلمام بالمعلومات الجوهرية عن الشركة المصدرة للسهم، والسوق الذي يتم التداول فيه، وكذلك الظروف الاقتصادية، والأحداث الداخلية والخارجية.

- يتم التنبؤ بحركات السهم المستقبلية من خلال التحليل الفني الذي يدرس تحركات الأسعار وأداء السهم في الماضي. أما التحليل الأساسي فإنه يدرس أداء الشركة التي يعود لها ذلك السهم.

- الاستثمار الناجح يعتمد على التحليل الأساسي، وهو عبارة عن دراسة لجميع العوامل التي تحدد سعر الورقة المالية، كالظروف الاقتصادية العامة، وظروف الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وظروف المنشأة نفسها.

- تولى دائماً بنفسك إصدار أوامر الشراء والبيع .. سواء عن طريق الأوامر الخطية أو هاتف الشركة المسجَّل، وذلك تفاديا لتنفيذ تداولات (شراء أو بيع أسهم) في حسابك دون موافقتك.

- تأكد من قيامك بمراجعة كافة البيانات المسجلة في كشف حسابك لدى شركة الوساطة قبل أن تُوقِّع عليه.

- تأكد من تعبئة كامل بيانات أوامر شراء وبيع الأسهم بمعرفتك قبل التوقيع عليها وتسليمها لشركة الوساطة، وذلك حتى لا يتم استغلالها بطريقة قد تعرضك لمخاطر التلاعب في حسابك.

- إبلاغك رقم حسابك المصرفي للسوق المالي من شأنه تسهيل تحويل توزيعات الأرباح عليه، وضمان إتمام عمليات الصرف المباشر والفوري لهذه التوزيعات في أوقاتها المحددة، وتوفير الوقت والجهد اللازمين لاستلامك شيكات توزيعات الأرباح وإيداعها بالبنوك.

عزيزي المسؤول بالشركات المدرجة ..

- يتطلب مبدأ سلامة وعدالة التعامل في سوق الأوراق المالية الإفصاح الفوري عن البيانات المالية الدورية والقرارات الجوهرية.

- الإفصاح الفوري عن البيانات المالية الدورية والقرارات الجوهرية التي تتخذها الشركات؛ يوفر الشفافية للأسواق المالية التي تعد مسألة الثقة بها وبمصداقيتها على درجة عالية من الحساسية والدقة.تذكّر أن الإفصاح هو روح أسواق الأوراق المالية، وهو حجر الزاوية في تحقيق سلامة وعدالة التعامل بالأوراق المالية، وأنه معيار مهم لقياس كفاءة السوق وتطوره.

- تسريب المعلومات لفئة معينة من المستثمرين بواسطة أحد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يخالف القوانين والأنظمة ويضر بالاقتصاد الوطني.

عزيزي الوسيط ..

- جودة الخدمة العالية وعدالة التعاملات التي يقدمهما الوسيط جديران بثقة المستثمر.

عزيزي المتعامل..

- يمكنك عبر البوابة الإلكترونية للهيئة www.sca.gov.ae تجديد تسجيل الشركة، وتجديد قيدها، وأخذ موافقة لعقد جمعيتها العمومية، واستصدار شهادة لمن يهمه الأمر، والاستفادة من خدمة فض المنازعات، وترخيص شركة وساطة جديدة وتجديدها، وتجديد ترخيص الحفظ الأمين.

مع تحيات
هيئة الأوراق المالية والسلع

هيئة الأوراق المالية والسلع

SECURITIES & COMMODITIES AUTHORITY

www.sca.gov.ae

للتواصل على شبكات التواصل الاجتماعي

Contact us on Social Network:

scauae

sca.uae

sca_uae

sca_uae